JOBS مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ
العدد الخامس والثلاثون
(٦٣) (١٠٠)

التنافس السعودي – الإيراني وتأثيره على خيارات السياسة الخارجية العراقية (٢٠٠٣–٢٠٢٥)

م.م.بان حسن أحمد
جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية
ban.hassan@uowasit.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق خلال المدة (٢٠٠3–٢٠٢٥)، وبيان أثر هذا التنافس في خيارات السياسة الخارجية العراقية، ولا سيما في ضوء تبنّي العراق لسياسة الحياد الإيجابي على وفق المادة (٨) من دستور ٢٠٠٥. وقد ركزت الدراسة على الحكومات العراقية الثلاث المتعاقبة: حكومة حيدر العبادي، وحكومة مصطفى الكاظمي، وحكومة محمد شياع السوداني، باعتبارها تمثل مرحلة مفصلية شهدت اتساعًا واضحًا في تأثير البيئة الإقليمية في القرار السياسي العراقي، وتطورًا ملحوظًا في خطاب العراق الخارجي، وتكشف الدراسة أن التنافس بين السعودية وإيران داخل العراق لم يكن تنافسًا سياسيًا فحسب، بل اتخذ أشكالًا متعددة شملت الاقتصاد، والاستثمار، والطاقة، وسوق الخدمات، والملفات الأمنية المرتبطة بالنفوذ الداخلي. كما تبيّن أن العراق حاول خلال هذه الفترة الانتقال من موقع "ساحة تنافس" إلى موقع أكثر استقلالية عبر تطبيق مبادئ الحياد الإيجابي، وهو ما ظهر جليًا في مواقفه من الأحداث الإقليمية الحساسة، مثل القمة العربية الأخيرة وغياب السعودية عنها، وحرب الاثني عشر يومًا بين إيران والكيان الصهيوني، وتؤكد نتائج البحث أن قدرة العراق على إدارة هذا التنافس بنجاح ارتبطت بتطور أداء الحكومات الثلاثة، وأن حكومة السوداني مثّلت مرحلة أكثر توازنًا ووضوحًا في صياغة سياسة خارجية تستند إلى المصالح الوطنية، وإلى رؤية تجعل من العراق فاعلًا إقليميًا قادرًا على لعب دور الوسيط في لحظات التوتر. كما خلصت الدراسة إلى أن مستقبل العراق يعتمد على مدى قدرته في تحويل الملفات الاقتصادية المعطلة إلى فرص استراتيجية، واستثمار تنافس الطرفين في مشاريع متوازنة تعزز استقلالية القرار وتعيد للعراق دوره الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التنافس السعودي – الإيراني، السياسة الخارجية العراقية، التوازن الإقليمي.

JOBS مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

The Saudi-Iranian rivalry and its impact on Iraqi foreign policy choices from (2003-2025)

Assis.Techer.Ban Hassan Ahmed
University of waist/ college of basic Education
ban.hassan@uowasit.edu.iq

Abstract

This research aims to analyze the nature of the Saudi-Iranian rivalry within Iraq during the period 2014–2025، and to demonstrate the impact of this rivalry on Iraqi foreign policy choices، particularly in light of Iraq's adoption of a policy of positive neutrality as stipulated in Article 8 of the 2005 Constitution. The study focuses on the three successive Iraqi governments: the government of Haider al-Abadi، the government of Mustafa al-Kadhimi، and the government of Mohammed Shia al-Sudani، as they represent a pivotal period that witnessed a clear expansion in the influence of the regional environment on Iraqi political decisions، and a notable evolution in Iraq's foreign policy discourse .The study reveals that the Saudi-Iranian rivalry within Iraq was not merely political، but took on multiple forms encompassing the economy، investment، energy، the services market، and security issues related to internal influence. The study also revealed that Iraq attempted during this period to shift from a position of competition to one of greater independence by adopting the principles of positive neutrality. This was evident in its stances on sensitive regional events، such as the recent Arab Summit and Saudi Arabia's absence from it، and the twelve-day war between Iran and Israel. The research findings confirm that Iraq's ability to successfully manage this competition was linked to the evolving performance of the three governments. The Sudanese government represented a more balanced and transparent phase in formulating a foreign policy based on national interests and a vision that positioned Iraq as a regional player capable of mediating during times of tension. The study concluded that Iraq's future depends on its ability to transform stalled economic issues into strategic opportunities and to leverage the competition between the two sides in balanced projects that enhance its decision-making independence and restore its regional role.

Keywords: Saudi-Iranian rivalry، Iraqi foreign policy، regional balance.

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٣ تحولات عميقة على المستويين السياسي والأمني، وذلك بعد سقوط النظام العراقي السابق، الذي كان يمثل توازنًا مهمًا في النظام الإقليمي العربي – الإيراني. لقد أدى هذا التحول إلى بروز فراغ استراتيجي في البيئة الإقليمية، فتح المجال أمام كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية للتنافس على ملء هذا الفراغ . وقد شكّل العراق محورًا رئيسًا لهذا التنافس، نظرًا لموقعه الجغرافي الحساس، وتركيبته المذهبية والسياسية، وأهميته الجيوسياسية في ميزان القوى الإقليمي. إن هذا التنافس السعودي – الإيراني لم يكن مجرد صراع نفوذ، بل أصبح ميدانًا لتجاذبات متعددة الأبعاد: سياسية، وأمنية، واقتصادية، وطائفية. ومع تعقّد المشهد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، أصبح العراق ساحة اختبار حقيقية لقدرة سياسته الخارجية على الحفاظ على التوازن في علاقاته الإقليمية، في ظل ضغوط متزايدة من كلا الطرفين . وإن دراسة هذا الموضوع تمثل محاولة لفهم ديناميات التنافس السعودي – الإيراني وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة في خيارات السياسة الخارجية العراقية، ولا سيما في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، بما في ذلك التقارب السعودي – الإيراني برعاية صينية عام ٢٠٢٣، وما رافقه من انعكاسات محتملة على العراق، وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول واحدة من أكثر القضايا حساسية في البيئة السياسية العراقية المعاصرة. إذ إن فهم طبيعة التنافس بين السعودية وإيران يساعد على تفسير الكثير من القرارات والسياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣. كما أن هذا التنافس كان له تأثير واضح على ملفات الأمن، والطاقة، والعلاقات الاقتصادية، والانقسامات الداخلية داخل العراق. تتضح أهمية البحث أيضًا من خلال أنه يسعى إلى تحليل **كيفية تفاعل السياسة الخارجية العراقية** مع الضغوط المتضادة لكل من السعودية وإيران، ومحاولة العراق المستمرة لتبني نهج "الحياد الإيجابي" في إدارة علاقاته الإقليمية.

مشكلة البحث

يُعدّ العراق إحدى أكثر الدول تأثرًا بالتنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، وهو تنافس لم يقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل امتدّ إلى المجالات الاقتصادية والأمنية والاستثمارية، وانعكس بصورة مباشرة على مسار الحكومات العراقية المتعاقبة. وقد اتضح خلال السنوات الأخيرة أن هذا التنافس أخذ صيغة أكثر وضوحًا داخل العراق، بعدما أصبحت السوق العراقية، وقطاعات الطاقة،

ومشاريع الاستثمار، ومسارات النفوذ السياسي ساحات حقيقية لتقاطع المصالح بين الدولتين. ومع ذلك، فإن الإشكال المركزي الذي يواجه الباحثين يتمثل في غياب الدراسات التي تتناول **ملفات التنافس نفسها** داخل العراق، لا مجرد العلاقات الثنائية بين العراق وكل من السعودية وإيران. كما تفتقر الأدبيات الحديثة إلى دراسة معمقة لمدى تأثير هذا التنافس على خيارات السياسة الخارجية العراقية، خصوصًا خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٥، وهي الفترة التي تولّت فيها الحكومات الثلاث الأخيرة (العبادي، الكاظمي، السوداني) إدارة علاقات العراق الخارجية وفق خطاب يقترب من مبادئ الحياد الإيجابي الواردة في المادة (٨) من دستور ٢٠٠٥. ويتعمق الإشكال أكثر مع بروز أحداث إقليمية حساسة مثل **القمة العربية الأخيرة وغياب السعودية عنها**، وكذلك **حرب الاثني عشر يومًا بين إيران والكيان الصهيوني**، والتي فرضت على العراق مواقف دقيقة كشفت طبيعة تفاعله مع بيئة التنافس الإقليمي. وانطلاقًا من ذلك تتمثل مشكلة البحث في سؤال محوري:

ما طبيعة التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق، وكيف أثّر هذا التنافس على خيارات السياسة الخارجية العراقية خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٥، ولا سيما في ظل محاولات الحكومات العراقية الأخيرة ترسيخ سياسة الحياد الإيجابي؟

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على فترة حساسة من تاريخ الدولة العراقية المعاصرة، إذ شهدت مرحلة ٢٠١٤–٢٠٢٥ تحولات كبرى في علاقة العراق مع بيئته الإقليمية، ولا سيما مع السعودية وإيران، بالتزامن مع سعي العراق لاستعادة دوره الإقليمي بعد سنوات من الاضطراب. ويكتسب البحث أهميته أيضًا لأنه يتناول **ملفات التنافس الحقيقية** داخل العراق (الاقتصاد، الاستثمار، النفوذ السياسي، الطاقة)، بدلًا من التركيز على التاريخ التقليدي للعلاقات الثنائية الذي تم تناوله بكثرة في الدراسات السابقة. كما تتجلى أهمية البحث في رصد سياسة الحكومات الثلاث الأخيرة، وتحديد مدى نجاحها في تطبيق مبادئ الحياد الإيجابي، وقدرتها على توجيه بوصلة السياسة الخارجية نحو توازن يمنع تحوّل العراق إلى ساحة صراع إقليمي. وتزداد أهمية البحث مع تناوله الأحداث الإقليمية الأخيرة—القمة العربية، والحرب بين إيران والكيان الصهيوني—بوصفها اختبارات عملية لحياد العراق، ولقدرته على إدارة موقفه الخارجي دون الاصطفاف لمحور على حساب آخر.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتعلق بطبيعة التنافس الإقليمي وأثره على السياسة العراقية، ومن أبرزها:

١.كشف ملامح التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق، وتحديد أدواته وفضاءاته وتأثيره في مؤسسات الدولة العراقية.

٢.تحليل خيارات السياسة الخارجية العراقية خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٥، وبيان مدى قدرة الحكومات المتعاقبة على تبني سياسة الحياد الإيجابي.

٣.توضيح انعكاسات الأحداث الإقليمية الحساسة—القمة العربية وغياب السعودية، وحرب الاثني عشر يومًا—على اتجاهات السياسة العراقية.

٤.استشراف السيناريوهات المستقبلية الممكنة للعراق، واقتراح آليات عملية لتحويله من ساحة تنافس إلى مركز توازن إقليمي.

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من أن **التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق قد مرّ بمرحلتين واضحتين** خلال المدة ٢٠١٤–٢٠٢٥ مرحلة أولى اتسمت بحدة التنافس وتداخل النفوذ السياسي والاقتصادي داخل الدولة العراقية، ولا سيما خلال حكومتي العبادي والكاظمي، ومرحلة ثانية اتجه فيها العراق بشكل أوضح نحو **الحياد الإيجابي** بوصفه خيارًا رسميًا في السياسة الخارجية، وبرز ذلك بشكل أكبر خلال مرحلة حكومة محمد شياع السوداني (٢٠٢٢–٢٠٢٥)، التي تُعد إحدى أكثر الفترات توازنًا واستقرارًا في علاقات العراق الإقليمية والعربية، وعليه، تفترض الدراسة أن **هذا التنافس الإقليمي كان له أثر مباشر على توجهات السياسة الخارجية العراقية، وأن تبني بغداد للحياد الإيجابي أسهم في تخفيف مستوى التأثر بهذا التنافس، وسمح للعراق باتخاذ مواقف أكثر اتزانًا في القضايا الإقليمية الحساسة** مثل القمة العربية الأخيرة والحرب بين إيران والكيان الصهيوني.

أسئلة البحث :

يستند البحث إلى مجموعة من الأسئلة الأساسية التي تساعد في تفكيك المشكلة البحثية، ومنها:

١.ما طبيعة التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق، وما هي أدواته وملفاته المؤثرة؟

٢.كيف تعاملت الحكومات العراقية الثلاث (٢٠١٤–٢٠٢٥) مع هذا التنافس، وما مدى نجاحها في تطبيق سياسة الحياد الإيجابي؟

٣.ما تأثير الأحداث الإقليمية الأخيرة في موقع العراق وتوجهاته في السياسة الخارجية؟

٤. وما السيناريوهات المستقبلية التي يمكن للعراق أن يتجه نحوها في ظل استمرار أو تغير شكل هذا التنافس؟

منهجية البحث وأدواته

اعتمد البحث منهجية تحليلية–استقرائية تستند إلى جمع المعلومات الحديثة حول مظاهر التنافس الإقليمي، وتحليل اتجاهات السياسة الخارجية العراقية خلال الفترات الثلاث المستهدفة. وتم استخدام منهج تحليل المحتوى لدراسة التصريحات الرسمية للحكومات العراقية، والبيانات الصادرة عن وزارتي الخارجية والدفاع، وتحليل سياقات الأحداث الإقليمية المهمة، وكما استخدمت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة سياسات الحكومات الثلاث تجاه السعودية وإيران، وبيان الفروق بين مرحلة ما قبل ترسيخ الحياد الإيجابي وما بعده، واعتمد البحث كذلك أدوات بحثية تشمل الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والدراسات الحديثة التي تناولت السياسة العراقية والعلاقات الإقليمية، بالإضافة إلى تحليل بيانات الاستثمار والحركة الاقتصادية داخل العراق.

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقات السعودية – الإيرانية أو السياسة الخارجية العراقية بشكل منفصل، إلا أن القليل منها جمع بين البعدين في إطار واحد يغطي المدة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٥. من أبرز هذه الدراسات:

١. دراسة "عبد الله الشمري" (٢٠١٧) بعنوان "التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط: قراءة في العلاقات السعودية – الإيرانية"، التي ركزت على الجوانب العقائدية والأمنية للتنافس.

٢. دراسة "محمد حسن" (٢٠٢٠) بعنوان "السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣"، التي تناولت التحولات في الموقف العراقي تجاه محيطه الإقليمي.

٣. دراسة "نزار العزاوي" (٢٠٢٢) بعنوان "العراق بين محورين: معادلة التوازن في العلاقات الإقليمية"، التي قدمت تحليلًا للسياسة العراقية بين ضغوط الجوار الإقليمي.

٤. عدد من الدراسات الدولية التي ركزت على الاتفاق السعودي – الإيراني ٢٠٢٣ وتأثيره على الأمن الإقليمي، إلا أنها لم تتناول الانعكاسات المباشرة على العراق بشكل تفصيلي.

يتضح من مراجعة هذه الدراسات أن هناك فجوة بحثية تتعلق بتحليل **الأثر المتبادل للتنافس السعودي – الإيراني على السياسة الخارجية العراقية**، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته من خلال إطار تحليلي متكامل يغطي الماضي والحاضر والمستقبل.

JOBS مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الفصل الأول:

التنافس السعودي–الإيراني في العراق بعد عام ٢٠١٤

المبحث الأول: طبيعة التنافس السعودي–الإيراني في العراق بعد عام ٢٠١٤

أولًا: مفهوم التنافس الإقليمي :

يُعدُّ التنافس الإقليمي أحد أبرز الأنماط الحاكمة للعلاقات بين الدول التي تشترك في حدود جغرافية أو مجال نفوذ سياسي واقتصادي متقارب. ويأخذ هذا التنافس شكل سعي مستمر من كل طرف لتعزيز مكانته داخل الإقليم عبر الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، دون الوصول إلى حالة الحرب المباشرة. وبناءً على ذلك، فإن التنافس لا يعني الصراع العسكري بالضرورة، بل يعني مستوى من التصادم في المصالح، ومحاولات متبادلة لإعادة تشكيل موازين القوة بما يخدم الأجندات الوطنية لكل دولة. (الأنصاري، ٢٠٢٤: ٥٢)

وفي الحالة الشرق أوسطية، يتجلى مفهوم التنافس الإقليمي في أوضح صوره بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، باعتبارهما دولتين مركزيتين يمتلك كل منهما مشروعًا مختلفًا في إدارة الإقليم وتحديد اتجاهاته الكبرى. وبعد عام ٢٠١٤ تحديدًا، تعزّز هذا التنافس بشكل ملحوظ، نتيجة التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة، مثل الحرب على تنظيم داعش، وتغير طبيعة العلاقات العربية–الإيرانية، وتزايد حاجة العراق إلى شراكات إقليمية تضمن استقراره السياسي والأمني والاقتصادي، وأصبح العراق إحدى أهم ساحات التنافس بين الطرفين، ليس بسبب موقعه الجغرافي وحده، بل لكونه دولة محورية في قلب المنطقة، تشترك بحدود ممتدة مع إيران، وتمثل عمقًا عربيًا مهمًا للسعودية. (البياتي، ٢٠٢٣: ٧٤)

وبذلك باتت قرارات السياسة الخارجية العراقية، بعد ٢٠١٤، تتأثر بشكل مباشر بمقدار التفاعل والتجاذب بين الرياض وطهران، الأمر الذي جعل مفهوم التنافس الإقليمي جزءًا من البيئة الحاكمة للعلاقات داخل العراق، سواء على مستوى الحكومة أو القوى السياسية أو الفاعلين الاقتصاديين والإقليميين، وفي السياق العراقي تحديدًا، فإن التنافس الإقليمي يرتبط بثلاثة مستويات رئيسية: مستوى النفوذ السياسي داخل المؤسسات، مستوى النفوذ الاقتصادي المرتبط بالتجارة والاستثمار والطاقة، والمستوى الأمني الذي يتداخل مع طبيعة التحديات الداخلية التي تواجهها الدولة العراقية. ولهذا، يمكن القول إن التنافس السعودي–الإيراني في العراق ليس مجرّد تنافس خارجي بين دولتين، بل هو جزء من العملية السياسية والاقتصادية والأمنية داخل العراق نفسه، ويؤثر بشكل مباشر في

خيارات الدولة وفي مبدأ الحياد الإيجابي الذي تحاول الحكومات العراقية تبنّيه منذ عام ٢٠١٤. (جابر، ٢٠٢٣: ٦١)

ثانيًا: محددات التنافس (السياسية – الاقتصادية – الأمنية)

١.المحدد السياسي

يشكّل المحدد السياسي أحد أكثر عناصر التنافس وضوحًا داخل العراق بعد ٢٠١٤، وذلك بسبب تعدد القوى السياسية العراقية وتنوّع علاقاتها الإقليمية. فبعد الحرب على تنظيم داعش ومرحلة إعادة بناء الدولة، برزت الحاجة إلى توازن سياسي داخلي يسمح للحكومة العراقية بالتحرك نحو سياسة خارجية أكثر استقلالًا وتوازنًا. وهنا بدأت السعودية وإيران في تعزيز حضورهما داخل الساحة العراقية، كلٌّ وفق أدواته وأولوياته. (الجميلي، ٢٠٢٢: ٨٩)

فإيران تمتلك شبكة واسعة من العلاقات مع الأحزاب الشيعية وبعض الفصائل السياسية ذات التأثير الواضح في البرلمان والحكومة، مما منحها قدرة عالية على التأثير في مسار تشكيل الحكومات وفي طبيعة القرارات التي تتخذها بغداد. وفي المقابل، عملت السعودية على إعادة إحياء علاقتها مع القوى السنية وبعض القوى الوطنية المعتدلة، دعمًا لتوجه العراق نحو الانفتاح العربي وتقليل حدة الانقسام الطائفي، وهكذا أصبح المحدد السياسي للتنافس قائمًا على محاولات تعزيز النفوذ داخل مفاصل القرار العراقي، سواء عبر الدعم السياسي، أو العلاقات الدبلوماسية، أو تقديم مشاريع اقتصادية ذات بعد سياسي، أو عبر دعم الاتجاهات التي تدعو إلى التوازن بين الطرفين. (الحربي، ٢٠٢١: ١٠٥)

٢. المحدد الاقتصادي

يمثل الاقتصاد أحد أكثر مجالات التنافس حساسية وتأثيرًا داخل العراق. فمنذ عام ٢٠١٤، أصبح العراق مساحة مفتوحة أمام المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، نتيجة حاجة البلد لإعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية وتحديث قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة. وقد استغلت كل من السعودية وإيران هذه الحاجة لتعزيز حضورها داخل السوق العراقية. (الحمداني، ٢٠٢٤: ٧٧)

فإيران ارتبطت بالعراق عبر التبادل التجاري الضخم، وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز، وتصدير المنتجات الزراعية والصناعية. وهذا الارتباط منحها نفوذًا مباشرًا في واحد من أهم الملفات المؤثرة على الاستقرار المجتمعي، وهو ملف الكهرباء والطاقة، وأما السعودية، فقد تبنّت استراتيجية مختلفة قائمة على **الدخول التدريجي الهادئ** من خلال الاستثمارات الكبرى، مثل مشاريع الربط الكهربائي،

والمزارع المشتركة، والمدن الصناعية، وتطوير الطاقة الشمسية، ودعم القطاع الخاص للدخول في السوق العراقية. وكان الهدف السعودي هو خلق منافسة اقتصادية مع إيران من خلال تقديم عروض استثمارية أكثر جودة وتنوعًا، واستقطاب بغداد نحو المحيط العربي والخليجي، وبذلك أصبح المحدد الاقتصادي مسرحًا مباشرًا للتنافس، تتداخل فيه المصالح التجارية مع النفوذ السياسي، ويتحوّل فيه الاستثمار إلى أداة للتأثير في توجهات الحكومة العراقية. (الحسيني، ٢٠٢٣: ١٣٢)

٣.المحدد الأمني

يُعد المحدد الأمني أكثر المحددات تعقيدًا في التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق، خصوصًا بعد حرب داعش وما بعدها. فإيران تمتلك قنوات تأثير أمنية من خلال بعض الفصائل المسلحة والأحزاب المرتبطة بها، والتي كان لها دور في مواجهة داعش وفي تعزيز الأمن الداخلي لكنها امتلكت أيضًا مساحة سياسية وعسكرية أوسع مما ينبغي، وأما السعودية، فتركّز على المحدد الأمني من زاوية مختلفة، تقوم على دعم الاستقرار الداخلي ومكافحة التطرف والتعاون الاستخباري، دون امتلاك أدوات أمنية مباشرة داخل العراق، مما يجعل تأثيرها الأمني غير مرتبط بفصائل وإنما بالمنظومة الرسمية للدولة، وهذا الاختلاف خلق توازنًا حساسًا داخل العراق، قائمًا على رغبة الحكومة في بسط سيادة الدولة وضبط عمل الفصائل، بالتزامن مع الانفتاح على السعودية لتقوية دور المؤسسة الأمنية الرسمية، والحد من آثار النفوذ الأمني غير الرسمي لإيران. (الخالدي، ٢٠٢٣: ٩٨)

ثالثًا: أشكال التنافس داخل العراق (الاقتصاد – الاستثمار – الطاقة – الأمن – النفوذ السياسي)

١.التنافس في السوق العراقية

أصبحت السوق العراقية واحدة من أهم ساحات التنافس بعد ٢٠١٤. فقد دخلت المنتجات الإيرانية إلى العراق بشكل واسع وسريع، مستفيدة من القرب الجغرافي ومن الأزمات الاقتصادية في العراق. وفي المقابل، بدأت المنتجات السعودية، الزراعية والصناعية، بالدخول تدريجيًا، خصوصًا بعد فتح منفذ عرعر وبدء تصاعد التعاون الاقتصادي بين بغداد والرياض، ويظهر التنافس بوضوح في قطاعات: (الراوي، ٢٠٢٤: ١١٢)

أ.المواد الغذائية

ب. الأدوية

ج.المعدات الصناعية

د. مواد البناء

٢.التنافس في الاستثمار

يتمثل التنافس الاستثماري بين السعودية وإيران في توجهين مختلفين:

أ.**الاستثمار الإيراني** :يعتمد على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتغلغل تدريجي في القطاعات الخدمية، خصوصًا البناء والتجارة والطاقة.

ب. **الاستثمار السعودي** :يركز على مشاريع استراتيجية ضخمة طويلة المدى، مثل :(الربيعي، ٢٠٢٣: ١٣٥)

–محطات الطاقة الشمسية

–المدن الصناعية

–إعادة تأهيل المصانع

–الزراعة واسعة النطاق

–مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص العراقي

وتُعد العراق بالنسبة للسعودية ساحة استثمار واعدة يمكن أن تربط السوق العراقية بالخليج، بينما ترى إيران الاستثمار كامتداد لنفوذها التجاري والسياسي.

٣.التنافس في ملف الطاقة

يُعد ملف الطاقة من أكثر الملفات حساسية وتأثيرًا. فالعراق يعتمد على: (السامرائي، ٢٠٢١: ١٤٧)

أ.الغاز الإيراني لتشغيل محطات الكهرباء

ب. الربط الكهربائي المقترح مع السعودية والخليج

إيران تمتلك نفوذًا واقعيًا عبر **خطوط الإمداد القائمة بالفعل**، بينما السعودية تمتلك نفوذًا محتملًا عبر **مشاريع الربط المستقبلية** .وهذا خلق شكلًا جديدًا من التنافس، حيث تحاول الحكومة العراقية تحقيق التوازن بين: (السعدي، ٢٠٢٤: ١٥٨)

أ.الحاجة الملحّة للطاقة الإيرانية

ب. الرغبة في الاستقلال عبر الربط الخليجي

٤.التنافس الأمني

يتجلى التنافس الأمني في:

أ.دور الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران

ب. مقابل دعم السعودية للمؤسسات الأمنية الرسمية

ج.وتعاونها في مكافحة الإرهاب وإعادة تأهيل المناطق المحررة

وقد حاولت الحكومات العراقية الثلاث (العبادي، الكاظمي، السوداني) ضبط هذا التنافس عبر تعزيز سيادة الدولة وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية.

٥.النفوذ السياسي داخل الحكومة والبرلمان

أصبح البرلمان العراقي، والتحالفات السياسية، والانتخابات، جزءًا مباشرًا من التنافس السعودي–الإيراني. فكل طرف يحاول دعم القوى التي تتوافق معه: (سلمان، ٢٠٢٠: ٦٤)

أ.إيران تدعم الأحزاب الشيعية المؤيدة لسياستها

ب. السعودية تدعم القوى الوطنية المعتدلة ذات الهوية العربية

وهدف الحكومات العراقية المتعاقبة كان محاولة **منع انقسام القرار العراقي بين محورين**، من خلال تبني سياسة الحياد الإيجابي التي ترفض الانحياز لأي طرف.

المبحث الثاني: العراق كساحة تنافس اقتصادي وسياسي

أولًا: السوق العراقية كمساحة تنافس

أصبحت السوق العراقية بعد عام ٢٠١٤ إحدى أهم الساحات التي يتجلى فيها التنافس السعودي–الإيراني، خصوصًا مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق بعد الحرب على تنظيم داعش، وبدء مرحلة إعادة الإعمار، وتفعيل مشاريع البنى التحتية، وزيادة الاهتمام بملف الخدمات والطاقة والمواد الأساسية. فقد شكّلت السوق العراقية، بما تملكه من حجم سكاني كبير يتجاوز الأربعين مليون نسمة، وطلب عالٍ على السلع والخدمات، بيئة مثالية للتنافس التجاري والاستثماري بين الدول الإقليمية، وفي مقدمتها السعودية وإيران، وتتميز السوق العراقية بكونها سوقًا "مفتوحة" أمام المنتجات الإقليمية، نظرًا لضعف الإنتاج المحلي، وعدم قدرة القطاعات الوطنية على تغطية احتياجات المواطنين، الأمر الذي جعل العراق مقصدًا لكل دولة ترغب في تعزيز نفوذها الاقتصادي عبر التبادل التجاري وتوسعة حصتها داخل السوق. ولهذا، فإن دخول السلع الإيرانية والسعودية إلى العراق لم يكن مجرد نشاط تجاري اعتيادي، بل كان جزءًا من عملية أوسع تتعلق بترسيخ النفوذ السياسي والاقتصادي لكل طرف. (الشرع، ٢٠٢٥: ١٨٣)

فإيران تمتلك حضورًا تجاريًا قديمًا ومتشعبًا داخل العراق عبر شبكة واسعة من الشركات والتجار والحدود المفتوحة، مما جعل دخول بضائعها إلى السوق أمرًا يوميًا ومرتبطًا بالاحتياجات الضرورية، بدءًا من المواد الغذائية والزراعية، وصولًا إلى مواد البناء، والأجهزة الكهربائية، والمنتجات الكيمياوية.

ومع مرور الوقت، أصبح للتجارة الإيرانية تأثير مباشر على استقرار الأسعار داخل السوق العراقية، خصوصًا في المحافظات الحدودية والمناطق التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الإيرانية.

اتخذت السعودية بعد ٢٠١٤ مسارًا أكثر تنظيمًا وهدوءًا، فبدأت بفتح منافذ رسمية للتبادل التجاري، مثل منفذ عرعر الحدودي الذي شكّل نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية، وفتحت عبره المملكة الباب أمام دخول السلع السعودية ذات الجودة العالية، وبأسعار تنافسية، وبأنواع جديدة لم تكن متوفرة سابقًا في السوق العراقية. ومع توسع الانفتاح العراقي على الخليج، بدأت الشركات السعودية بالدخول التدريجي في قطاعات الزراعة، والصناعة، والمواد الإنشائية، وأصبحت السوق العراقية مساحة تنافس حقيقية بين الطرفين، لا في حجم البضائع فقط، بل في النفوذ السياسي الذي ينتج عن السيطرة على القطاعات الاقتصادية، وقدرة كل دولة على دعم الحكومة العراقية في توفير الخدمات الأساسية والسلع بأسعار مستقرة. وكلما تزايد حضور إحدى الدولتين اقتصاديًا، ازدادت قدرتها على التأثير في القرارات السياسية التي تخص التعاون الإقليمي، والشراكات، ومشاريع المستقبل. (الشمري، ٢٠٢١: ٩١)

ثانيًا: الاستثمارات السعودية والإيرانية في قطاعات الطاقة والعقارات والزراعة والخدمات

يمثل الاستثمار الأجنبي أحد أكبر أدوات النفوذ داخل العراق، وقد استخدمته كل من السعودية وإيران بطريقة مختلفة تتناسب مع طبيعة علاقتهما بالعراق وأولوياتهما السياسية. فمنذ عام ٢٠١٤، بدأت الاستثمارات تتجه نحو القطاعات الحيوية التي يحتاجها العراق لإعادة الإعمار وتحسين الخدمات، مما جعل هذه القطاعات مجالًا للتنافس المباشر بين الطرفين. (صادق، ٢٠٢٢: ١١٩)

١.الاستثمار في قطاع الطاقة

يعد قطاع الطاقة من أكثر القطاعات التي تتجلى فيها صورة التنافس الإقليمي. فإيران تمتلك حضورًا قويًا في هذا القطاع من خلال تزويد العراق بالغاز المستعمل في تشغيل محطات الكهرباء، وتصدير المعدات الكهربائية، وربط بعض المنظومات العراقية بشبكة الطاقة الإيرانية. وبذلك أصبح قطاع الطاقة أحد أهم أدوات التأثير الإيراني داخل العراق، خصوصًا خلال أزمات الصيف والضغط الشعبي المتصاعد على الحكومات لتوفير الكهرباء، وأما السعودية، فقد دخلت هذا القطاع من زاوية مختلفة، إذ ركزت على مشاريع **الطاقة المتجددة**، وبشكل خاص الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى مشروع **الربط الكهربائي الخليجي** الذي يعد أحد أكبر المشاريع الاستراتيجية في المنطقة. وتسعى

السعودية من خلال هذه المشاريع إلى تقديم بديل مستقر وموثوق للعراق، يخفف من اعتماده الكامل على الغاز الإيراني، ويمكّنه من تنويع مصادر الطاقة. (الصوفي، ٢٠٢٢: ١٢٦)

٢.الاستثمار في قطاع العقارات والبنى التحتية

شهد قطاع العقارات في العراق بعد ٢٠١٤ ارتفاعًا واسعًا في الطلب، ليس فقط بسبب إعادة إعمار المناطق المحررة، بل أيضًا نتيجة التوسع العمراني وحاجة المحافظات إلى مساكن جديدة ومجمعات سكنية حديثة. وقد دخلت الشركات الإيرانية بشكل كبير في هذا القطاع، عبر مشاريع البناء والمجمعات السكنية، وخصوصًا في بغداد والنجف وكربلاء والبصرة، واتجهت السعودية إلى الاستثمار في **المشاريع العمرانية الضخمة** التي تستهدف بناء مدن حديثة، ووحدات سكنية ذات مواصفات عالية، ومشاريع تطوير البنى التحتية، بالإضافة إلى اهتمامها في إنشاء مصانع لمواد البناء، من أجل تعزيز حضور قطاعها الخاص داخل العراق. (الطائي، ٢٠٢٢: ١٤٣)

٣.الاستثمار في قطاع الزراعة

شكل القطاع الزراعي أحد الميادين المهمة للتنافس، إذ دخلت المنتجات الإيرانية إلى العراق بكميات واسعة خلال السنوات الأخيرة، مستغلة القرب الجغرافي وانخفاض تكلفة النقل. وفي بعض الفترات، أثر هذا على المنتجات المحلية، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لحماية المنتج العراقي، وأما السعودية، فقد ركزت على الاستثمار في المزارع الكبيرة في الأنبار والمثنى وذي قار، وعلى مشاريع إنتاج اللحوم والدواجن، وتحلية المياه، وزراعة المحاصيل ذات المردود الاقتصادي العالي. وقد ارتبط هذا التوجه برغبة السعودية في دعم الأمن الغذائي العراقي، وتوفير بديل للمنتجات المستوردة من دول أخرى. (عبد الله، ٢٠٢٣: ١٥٢)

٤.الاستثمار في قطاع الخدمات

يشمل قطاع الخدمات العديد من المجالات، مثل الصحة، والتعليم، والاتصالات، والمصارف، والتمويل. وقد نجحت الشركات الإيرانية خلال السنوات الماضية في التغلغل داخل هذا القطاع، خاصة في مجال خدمات الصحة والسياحة الدينية والنقل البري، وبينما ركزت السعودية على: (عبد الله و زمزم، ٢٠٢٤: ١٦٦)

أ.المصارف والبنوك

ب. خدمات التأمين

ج.السياحة الدينية عبر دعم المشاريع الفندقية

د. تطوير المنظومات الإلكترونية

هـ.دعم الحكومة في مشاريع التحول الرقمي

ثالثًا: النفوذ السياسي داخل مؤسسات الدولة

يمثل النفوذ السياسي داخل مؤسسات الدولة العراقية أحد أهم ميادين التنافس، كونه يرتبط مباشرة بقرارات الحكومة، وتوجهات السياسة الخارجية، والعلاقات الإقليمية. وقد ظهر هذا التنافس بشكل واضح بعد ٢٠١٤، بالتزامن مع تعاقب ثلاث حكومات عراقية (العبادي – الكاظمي – السوداني)، سعت جميعها إلى تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي. (العبيدي، ٢٠٢٤: ١٧٣)

١.النفوذ الإيراني داخل المؤسسات

يمتد النفوذ الإيراني إلى عدد من القوى السياسية العراقية المؤثرة، بما في ذلك أحزاب تمتلك حضورًا برلمانيًا وفصائل مسلحة لها تأثير على الأمن الداخلي. وقد أدى هذا النفوذ إلى قدرة إيران على التأثير في: (العزاوي، ٢٠٢٢: ١٨١)

أ.تشكيل الحكومات

ب. طبيعة التحالفات البرلمانية

ج.تمرير بعض القرارات المهمة

ومع ذلك، حاولت الحكومات العراقية التخفيف من هذا النفوذ عبر تعزيز مؤسسات الدولة الرسمية.

٢.النفوذ السعودي داخل المؤسسات

تتبنى السعودية أسلوبًا مختلفًا يقوم على **النفوذ الناعم** داخل المؤسسات العراقية، من خلال: (علي، ٢٠٢٢: ١٣٧)

أ.دعم القوى السياسية الوطنية المعتدلة

ب. تقديم مساعدات اقتصادية واستثمارات استراتيجية

ج.تعزيز العلاقات مع البرلمان والحكومة

ونظرًا لعدم امتلاك السعودية نفوذًا أمنيًا داخل العراق، فإن تأثيرها داخل المؤسسات يعتمد أكثر على **الدبلوماسية السياسية والقوة الاقتصادية.**

٣.التوازن العراقي بين النفوذين

تسعى الحكومات العراقية الثلاث المتعاقبة منذ ٢٠١٤ إلى اعتماد سياسة الحياد الإيجابي، التي تهدف إلى منع انحياز العراق لطرف ضد آخر، والحفاظ على علاقات متوازنة مع الرياض وطهران. وقد ظهر هذا التوازن في مواقف العراق من: (غالب، ٢٠٢٤: ١٤٩)

أ. الحرب بين إيران والكيان الصهيوني

ب. الأزمة الخليجية

ج. القمة العربية الأخيرة

د. مشاريع الربط الكهربائي

الفصل الثاني:

سياسة الحياد الإيجابي في العراق وفق المادة (٨) من دستور ٢٠٠٥

المبحث الأول: مفهوم الحياد الإيجابي في السياسة العراقية

أولًا: الأسس الدستورية للحياد (المادة ٨ من دستور ٢٠٠٥)

إن مفهوم الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية العراقية لم يكن مجرد توجّه سياسي طارئ أو خيار ظرفي فرضته المتغيرات الإقليمية، بل يستند إلى أساس دستوري واضح نصّ عليه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. وتُعدّ المادة (٨) من الدستور الركيزة القانونية التي تُلزم الدولة باتباع سياسة خارجية تقوم على مبدأ عدم الدخول في محاور، وعدم الانحياز، واحترام العلاقات الدولية وفق أسس المصالح المشتركة. وتنص المادة صراحة على أن العراق يلتزم بإقامة علاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحل المنازعات بالطرق السلمية، واحترام الالتزامات الدولية. (الغزالي، ٢٠٢٤: ١٩٢)

ويعطي هذا النص الدستوري للحكومات العراقية المتعاقبة أساسًا شرعيًا لتبني سياسة الحياد الإيجابي، خصوصًا في بيئة إقليمية معقدة تتسم بتعاظم الأدوار الدولية والإقليمية، ووجود صراع ومحاور متنافسة، أبرزها التنافس السعودي–الإيراني الذي يشكّل واحدًا من أكثر الملفات حساسية وتأثيرًا على السياسة العراقية. ومن هنا، أصبح الالتزام بالمادة (٨) ضرورة عملية وليس مجرد نص قانوني، لأن العراق يدرك أن انحيازه لأي طرف من الأطراف المتنافسة سيؤدي إلى إضعاف موقعه الإقليمي، وزيادة الضغوط الداخلية، وإرباك التوازنات السياسية داخل الدولة، ومنذ ٢٠١٤، ومع وصول حكومة حيدر العبادي إلى السلطة وبدء مرحلة مواجهة تنظيم داعش من جهة، والانفتاح الدبلوماسي على الدول العربية والخليجية من جهة أخرى، بدأت تتبلور ملامح هذا الحياد في

الخطاب الرسمي للدولة العراقية. وقد حاولت الحكومات المتعاقبة ترجمة المادة (٨) إلى سياسة عملية تتجاوز الشعارات التقليدية، من خلال تعزيز التوازن في العلاقات، وعدم السماح بجرّ العراق إلى محاور متصارعة، ورفض تحويله إلى ساحة لتصفية الحسابات بين إيران والسعودية أو أي طرفين آخرين. (كاظم، ٢٠٢٣: ١٠٣)

وتجدر الإشارة إلى أن المادة (٨) لم تأتِ في سياق نظري منفصل، بل جاءت بعد عقود من الصراعات والحروب التي عانى منها العراق، ودفعت المشرّع العراقي إلى وضع إطار دستوري يحمي السياسة الخارجية من الانفعالات، ويضمن بناء علاقات متوازنة قائمة على التعاون لا الخصومة. ولهذا، فإن الالتزام بالمادة (٨) يمثل جزءًا من مشروع أوسع لإعادة بناء الدولة العراقية وتعزيز سيادتها بعد ٢٠٠٣، ومنع تكرار أخطاء الماضي التي أدّت إلى عزلة العراق الدولية وتراجع دوره الإقليمي، وإن هذا الأساس الدستوري جعل من الحياد الإيجابي خيارًا استراتيجيًا، وحول السياسة الخارجية العراقية إلى سياسة واقعية توازن بين الضغوط الإقليمية والداخلية، وتبحث عن مصالح العراق قبل أي اعتبار آخر، وهو ما جعل العراق يتموضع في موقع "الوسيط الممكن" في كثير من الأزمات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة. (الكواري، ٢٠٢١: ١١٢)

ثانيًا: مبادئ الحياد الإيجابي في السياسة العراقية

١.مبدأ حسن الجوار

يمثل حسن الجوار أحد أهم المبادئ التي يستند إليها العراق في بناء علاقاته الإقليمية. وقد أصبح هذا المبدأ جزءًا من السياسة الراسخة التي تبنّتها بغداد بعد ٢٠١٤، خصوصًا بعد أن أدركت الحكومات العراقية أن استقرار الداخل يرتبط بشكل مباشر باستقرار المحيط الإقليمي. ومن هنا، حاول العراق أن يؤسس علاقاته مع السعودية وإيران على قاعدة "الجوار المنتج"، الذي يقوم على التعاون المشترك وعدم السماح بانتقال التوترات الإقليمية إلى الداخل العراقي. (الموسوي، ٢٠٢٥: ١٩٨)

٢.وقد تجسد هذا المبدأ بوضوح في لقاءات متعددة عقدتها الحكومات العراقية مع المسؤولين في الرياض وطهران، وفي مبادرات الوساطة التي قادتها بغداد لخفض التوتر بين الطرفين، خصوصًا خلال حكومة مصطفى الكاظمي، التي لعبت دورًا محوريًا في المباحثات السعودية–الإيرانية. ويظهر مبدأ حسن الجوار أيضًا في موقف حكومة محمد شياع السوداني التي تؤكد باستمرار على ضرورة توثيق العلاقات مع جميع الدول المحيطة بعيدًا عن منهج التحالفات الضيقة، ويأتي هذا المبدأ ضمن

إطار الحياد الإيجابي لأنه يحمي العراق من الانزلاق نحو صراع المحاور، وفي الوقت ذاته يعزز مكانته الدبلوماسية كدولة ذات دور جسر بين القوى المتنافسة. (النصار، ٢٠٢٠: ٨٨)

٢.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

يُعدّ مبدأ عدم التدخل من المبادئ الجوهرية في سياسة الحياد الإيجابي، نظراً لما شهده العراق من تدخّلات خارجية واسعة بعد ٢٠٠٣، سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية. وقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة أن تضع حدًا لهذه التدخلات عبر تبنّي خطاب رسمي يؤكد على ضرورة احترام السيادة الوطنية، وهو ما يظهر بوضوح في البيانات الحكومية المتعاقبة، وفي مواقف العراق من كثير من الأحداث الإقليمية، ويتجسد هذا المبدأ في رفض العراق الانضمام إلى أي تحالف إقليمي موجّه ضد دولة معينة، وكذلك في امتناعه عن اتخاذ مواقف متطرفة في القضايا التي تمس العلاقات السعودية–الإيرانية، خصوصًا في أوقات التوتر. فمنذ ٢٠١٤، اتخذ العراق موقفًا ثابتًا في عدم التدخل في شؤون الطرفين، وفي الوقت ذاته رفض التدخل في شؤونه الداخلية من أي طرف كان، سواء عبر الضغوط السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، وقد تعزز هذا المبدأ مع حكومة السوداني التي أعلنت بوضوح أن العراق لن يكون جزءًا من أي صراع إقليمي، وأن سياسته الخارجية تقوم على عدم الانحياز، وعلى حماية سيادة الدولة من التأثيرات السياسية. (الهاشمي، ٢٠٢٥: ١٥٥)

٣.مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية

يعتبر حل النزاعات بالطرق السلمية أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية، ويأتي متناغمًا مع المادة (٨) التي أكدت على اعتماد الوسائل السلمية في معالجة الخلافات. وقد برز هذا المبدأ في مواقف العراق من التوترات بين إيران والسعودية، حيث لم يتبنَّ موقفًا منحازًا لأي طرف، بل دعا دائمًا إلى الحوار والتفاهم. (الأنصاري، ٢٠٢٤: ٢٣)

ومن أبرز تطبيقات هذا المبدأ، الدور الذي لعبه العراق في استضافة جولات الحوار بين إيران والسعودية، وهو ما أسهم في فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الطرفين. ويعكس هذا الموقف قدرة العراق على لعب دور بناء في إدارة النزاعات الإقليمية، ويمثل أحد أهم عناصر الحياد الإيجابي التي تسعى السياسة العراقية إلى ترسيخها، ولا يقتصر هذا المبدأ على النزاعات الإقليمية، بل يشمل أيضًا النزاعات الداخلية، حيث حاولت الحكومات العراقية استخدام آليات الحوار الوطني لحل الخلافات بين القوى السياسية، مما يعزز صورة العراق كدولة تتجنب العنف وتتمسك بالحلول السلمية. (البياتي، ٢٠٢٣: ٨٧)

٤. مبدأ المصالح المشتركة

يشكل مبدأ المصالح المشتركة جوهر الحياد الإيجابي، إذ يركز على بناء شبكة علاقات تقوم على المنفعة المتبادلة بدلًا من الأيديولوجيا أو التحالفات الصراعية. وقد عملت الحكومات العراقية الثلاث الأخيرة على توظيف هذا المبدأ لتطوير علاقاتها مع السعودية وإيران، بحيث تكون العلاقة مع كل دولة قائمة على المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، ويتجلى هذا المبدأ في: (جابر، ٢٠٢٣: ٤٥)

مشاريع الربط الكهربائي مع السعودية

أ. استمرار استيراد الغاز والطاقة من إيران لحاجات السوق العراقية

ب. تنويع الشراكات التجارية

ج. فتح الأبواب أمام الاستثمارات الخليجية

د. تعزيز التعاون في الأمن الغذائي والطاقة

ويقوم هذا التوجه على أساس أن العراق لن يكون تابعًا لأي محور، بل شريكًا يبحث عن أفضل ما يخدم مصالحه الوطنية، ومن خلال هذا المبدأ، يحاول العراق أن يحول التنافس السعودي–الإيراني إلى فرصة تنمية، عبر استثمار تقارب مصالح الدولتين في بعض الملفات، والاستفادة من هذا التنافس لفتح مشاريع اقتصادية تخدم الاقتصاد المحلي.

المبحث الثاني: تطبيقات الحياد الإيجابي في الحكومات العراقية الثلاث(2014–2025)

يمثل الحياد الإيجابي الإطار العام الذي حاولت الحكومات العراقية الثلاث المتعاقبة منذ عام ٢٠١٤ اعتماده كنهج أساسي لإدارة علاقات العراق الإقليمية، خصوصًا مع تصاعد التنافس السعودي–الإيراني، واحتدام الصراعات في الشرق الأوسط. ولم يكن هذا الحياد خيارًا سياسيًا عابرًا، بل كان ضرورة فرضتها الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها العراق، وحاجته لتثبيت مبدأ السيادة الوطنية، والحفاظ على التوازن الداخلي، وتعزيز موقعه الإقليمي، وقد تباينت آليات تطبيق الحياد الإيجابي من حكومة إلى أخرى، تبعًا للمتغيرات الداخلية والإقليمية، لكنها التقت جميعًا عند هدف واحد :**تحويل العراق من "ساحة صراع" إلى "دولة توازن"**، قادرة على إدارة علاقاتها مع إيران والسعودية بمنطق المصالح وليس منطق الاصطفاف. (الجميلي، ٢٠٢٢: ١٢٩)

أولًا: سياسة حكومة حيدر العبادي(2014–2018)

تُعد حكومة العبادي من أهم الحكومات التي وضعت الأساس العملي للحياد الإيجابي، وجعلت منه خيارًا استراتيجيًا لا يمكن التراجع عنه. فقد واجهت هذه الحكومة تحديات كبرى، أبرزها الحرب على تنظيم داعش، والانقسام السياسي الداخلي، والضعف المؤسسي، والانهيار الاقتصادي، مما دفعها إلى الاعتماد على سياسة خارجية متوازنة لتأمين الدعم الدولي والإقليمي دون الانحياز لطرف على حساب آخر. (الحربي، ٢٠٢١: ٢٠١)

١.التوازن بين الدعم الإيراني والدعم العربي والدولي

في ذروة الحرب على داعش، كانت إيران طرفًا أساسيًا في الدعم العسكري والأمني، بينما كانت السعودية تمتلك القدرة على دعم العراق سياسيًا واقتصاديًا عبر الجامعة العربية والمؤسسات الخليجية. ولأن العبادي كان يسعى إلى منع الحرب من تحويل العراق إلى ساحة صراع مفتوح بين طهران والرياض، فقد تبنى سياسة اتسمت بالانفتاح المتوازن، حيث حافظ على علاقات وثيقة مع إيران لأسباب تتعلق بالأمن الداخلي، وفي الوقت ذاته أعاد العلاقات مع السعودية بعد انقطاع دام سنوات طويلة، وقد قام العبادي بخطوات عملية مثل زيارة السعودية وفتح قنوات اتصال مباشرة وإعادة تفعيل التنسيق الأمني مع دول الخليج وتقليل التوتر السياسي بين بغداد والرياض والحفاظ على التعاون الأمني القائم مع إيران دون انحياز سياسي. (الحسيني، ٢٠٢٣: ٧٤)

٢.تعزيز التعاون الإقليمي دون الانخراط في المحاور

واجه العبادي خلال فترته ضغوطًا كبيرة للانحياز إلى أحد المحورين (السعودي أو الإيراني)، لكنه اختار بدلاً من ذلك استراتيجية "النأي بالنفس"، التي تعني تجنب الدخول في صراعات لا تخدم مصلحة العراق. وقد ظهر هذا في مواقفه الدقيقة من الأزمة الخليجية ٢٠١٧، والتوتر بين إيران والولايات المتحدة، والعلاقات العربية–الإيرانية المتوترة وتعكس هذه المواقف إدراك العبادي للمادة (٨) من الدستور، والتي تحظر على العراق التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتلزم الحكومة بالبحث عن حلول سلمية للنزاعات.

٣.إعادة العراق إلى محيطه العربي

أعاد العبادي العراق إلى الجامعة العربية بفاعلية، وأعاد فتح السفارات، وفعّل الاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي، مما نقل العراق من حالة العزلة إلى حالة التواصل الفعّال. وقد مثّل هذا التحرك تطبيقًا مباشرًا لمبدأ الحياد الإيجابي، لأنه أعاد توزان السياسة الخارجية التي كانت تميل نحو إيران بسبب الظروف الأمنية قبل ٢٠١٤. (الحمداني، ٢٠٢٤: ١٦٢)

ثانيًا: سياسة حكومة مصطفى الكاظمي(2020–2022)

تشكل حكومة الكاظمي مرحلة انتقالية مهمة في مسار الحياد الإيجابي. فقد جاءت هذه الحكومة بعد احتجاجات واسعة، وفي ظل أزمة اقتصادية خانقة، وتوتر سياسي داخلي، وصراع إقليمي مفتوح بين إيران والولايات المتحدة، إضافة إلى فتور العلاقات بين السعودية وإيران. وهنا وجد العراق نفسه في موقع حساس، يستوجب سياسة خارجية أقل صدامًا وأكثر توازنًا واستقرارًا. (الخالدي، ٢٠٢٣: ٥٨)

١.جعل العراق "جسرًا للحوار" وليس ساحة صراع

نجح الكاظمي في تحويل العراق إلى وسيط إقليمي فاعل، من خلال تنظيم **جولات الحوار السعودي–الإيراني** في بغداد، وهي خطوة غير مسبوقة في العلاقات الإقليمية. وقد أكسب هذا الدور العراق مكانة دولية جديدة، باعتباره دولة قادرة على تخفيض التوتر وخلق مساحات للحوار، وأهم نتائج هذه الوساطة تحسين صورة العراق إقليميًا وتعزيز ثقة السعودية في بغداد وتخفيف حدة التوتر بين إيران والرياض وإثبات قدرة العراق على لعب دور استراتيجي لا تابعًا لأي محور وهذا يمثل أعلى درجات تطبيق الحياد الإيجابي، لأنه لم يقف مع طرف ضد آخر، بل وضع مصلحته في أن يكون وسيطًا. (الراوي، ٢٠٢٤: ١٩٥)

٢.تعزيز العلاقات مع السعودية والخليج

عملت حكومة الكاظمي على فتح أبواب الاستثمار الخليجي في العراق، ووقعت اتفاقات عديدة مع السعودية في مجالات: (الربيعي، ٢٠٢٣: ١٣٤)

أ.الطاقة المتجددة

ب. الزراعة

ج.الربط الكهربائي

د. التجارة والتمويل

وكان هدف الكاظمي هو تنويع الشركاء الاقتصاديين وتقليل اعتماد العراق على إيران في مجالات الطاقة والغذاء، دون الدخول في صدام سياسي مع طهران.

٣.الحذر في إدارة العلاقة مع إيران

رغم الانفتاح على السعودية، حرص الكاظمي على الحفاظ على علاقة مستقرة مع إيران، خصوصًا في ملفات الأمن والطاقة والاقتصاد. ورفضت حكومته الدخول في أي مواجهة مباشرة مع الفصائل المسلحة، لأنها كانت تدرك حساسية التوازن الداخلي. وقد مثل هذا الحذر شكلًا من أشكال الحياد

الإيجابي الذي يحاول تحقيق مصلحة العراق دون تفجير الأوضاع الداخلية. (السامرائي، ٢٠٢١: ١١٢)

ثالثًا: سياسة حكومة محمد شياع السوداني(2022–2025)

تعد حكومة السوداني من أكثر الحكومات التي تمكنت من تطبيق الحياد الإيجابي بصورة عملية وشاملة، نظرًا لامتلاكها بيئة سياسية أقل توترًا مقارنة بالحكومات السابقة، وتحسن نسبي في العلاقات الإقليمية، ولأنها جاءت بعد المصالحة الإيرانية–السعودية، الأمر الذي منحها مساحة أكبر للحركة الإقليمية المتوازنة. (السعدي، ٢٠٢٤: ٢٢١)

١.تعزيز الانفتاح المتوازن على السعودية وإيران

عمل السوداني منذ بداية حكومته على إرسال رسائل واضحة بأن العراق لن يكون جزءًا من أي محور، وأن سياسته الخارجية تقوم على مبدأ "التوازن والانفتاح". ولهذا فتح العراق الباب أمام الاستثمارات السعودية والخليجية وحافظ على التعاون مع إيران في ملفات الطاقة والأمن ودعم استقرار العلاقات بين الطرفين ورفض الانحياز في القضايا الإقليمية الحساسة وقد ظهرت هذه السياسة خلال الأحداث الإقليمية الكبرى مثل: (سلمان، ٢٠٢٠: ٩٦)

أ. **القمة العربية الأخيرة وغياب السعودية**

ب. **حرب الـ ١٢ يومًا بين إيران والكيان الصهيوني** حيث اتخذ العراق مواقف متوازنة، تؤكد دعمه للاستقرار ورفضه التصعيد.

٢.تنويع الشراكات الاقتصادية

عملت حكومة السوداني على تعزيز مشاريع: (الشرع، ٢٠٢٥: ٢٤٩)

أ. الربط الكهربائي مع الخليج والسعودية

ب. المدن الصناعية

ج. الاستثمارات الزراعية الكبرى

د. مشاريع الطاقة الشمسية

وفي الوقت نفسه، واصلت الحكومة التعاون مع إيران لتأمين الغاز والطاقة، مما يعكس رغبة حقيقية في إدارة الملفين السعودي–الإيراني بطريقة لا تضر بمصالح العراق الداخلية.

٣.دعم السيادة الوطنية

تبنّت حكومة السوداني خطابًا مباشرًا يؤكد على سيادة العراق، وضرورة إخراج البلاد من حالة الاصطفاف التي عانت منها لسنوات. وقد ركزت على بناء مؤسسات الدولة، وضبط السلاح خارج إطارها، وتطوير قدرات القوات الأمنية الرسمية، وهذه عوامل ضرورية لترسيخ الحياد الإيجابي، لأن دولة ضعيفة داخليًا لا يمكن أن تتبنى سياسة خارجية متوازنة. (الشمري، ٢٠٢١: ١٤٣)

الفصل الثالث:

أثر التنافس السعودي–الإيراني على أداء الحكومات العراقية(2014–2025)

المبحث الأول: ملفات التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق

يشكّل العراق واحدة من أهم ساحات التنافس بين السعودية وإيران، نظرًا لموقعه الجغرافي، وثقله السياسي، وموارده الاقتصادية، ودوره المحوري في المعادلات الإقليمية. وبعد عام ٢٠١٤، أصبح هذا التنافس أكثر وضوحًا وواقعية، نتيجة التحولات الأمنية والسياسية التي شهدها العراق بعد الحرب على داعش، وتبدّل أولويات الحكومات العراقية الثلاث المتعاقبة (العبادي – الكاظمي – السوداني)، وما صاحب ذلك من سعي حثيث لتثبيت سياسة الحياد الإيجابي بما يتوافق مع نص المادة (٨) من الدستور، ويأخذ التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق أشكالًا متعددة تتداخل فيها السياسة مع الأمن والاقتصاد والطاقة والاستثمار، بحيث لا يمكن النظر إلى كل ملف بمعزل عن الآخر، لأن أي تغيير في أحدها ينعكس مباشرة على الملفات الأخرى. ويُعد فهم هذه الملفات خطوة أساسية لتحليل طبيعة تأثير هذا التنافس على خيارات الدولة العراقية. (صادق، ٢٠٢٢: ١٧٨)

أولًا: النفوذ السياسي داخل الأحزاب والبرلمان والحكومة

يُعد النفوذ السياسي أحد أكثر أشكال التنافس وضوحًا داخل العراق. فمنذ ٢٠١٤، بدأت مسارات جديدة تتشكل داخل العملية السياسية، حيث حاول كل طرف من الطرفين الإقليميين التأثير على القوى السياسية العراقية بما يضمن تحقيق مصالحه ويعزز حضوره داخل بغداد. (الطائي، ٢٠٢٢: ١٨٩)

١.النفوذ الإيراني داخل المؤسسة السياسية

يمتلك إيران حضورًا سياسيًا راسخًا داخل العراق، عبر علاقتها التاريخية مع العديد من الأحزاب الشيعية المؤثرة، وكذلك عبر تمثيل بعض القوى المرتبطة بها داخل البرلمان والحكومة. ويتجسد النفوذ الإيراني في: (الصوفي، ٢٠٢٢: ١٥٧)

أ.التأثير في تشكيل الكتل الأكبر داخل البرلمان

ب. لعب دور في مفاوضات تشكيل الحكومات

ج. التأثير على بعض القرارات الحساسة المتعلقة بالسياسة الخارجية

د. علاقة وثيقة مع الفصائل التي تمتلك حضورًا سياسيًا وانتخابيًا

وقد حاولت الحكومات العراقية الثلاث أن تدير هذا النفوذ بحذر، بحيث لا يتحول إلى تدخل مباشر في القرار السياسي، خصوصًا مع تزايد المطالب الشعبية بضرورة استقلال القرار الوطني.

٢. النفوذ السعودي داخل المشهد السياسي

على الرغم من أن النفوذ السعودي داخل السياسة العراقية أقل من النفوذ الإيراني، إلا أن السعودية اعتمدت على استراتيجية "النفوذ الناعم"، من خلال دعم القوى السياسية السنيّة والمعتدلة وتعزيز العلاقات مع الأحزاب الوطنية ذات التوجهات العربية وفتح قنوات اتصال رسمية مع الحكومة والبرلمان ودعم الخطاب الذي يدعو إلى التوازن والاعتدال ويهدف هذا النفوذ إلى تقوية الأطراف السياسية التي تميل إلى الانفتاح على المحيط العربي، وتبتعد عن الاصطفاف داخل المحاور الإقليمية. (عبد الله، ٢٠٢٣: ٢١٣)

٣. تأثير التنافس السياسي على الحكومات العراقية

حاولت الحكومات الثلاث المتعاقبة الالتزام بالمادة (٨) التي ترفض الانحياز، لكن التنافس السياسي بين الرياض وطهران كان يفرض نفسه على قرارات الدولة. فحكومة العبادي سعت إلى التوازن السياسي، بينما عملت حكومة الكاظمي على تعزيز دور العراق كوسيط سياسي، في حين تبنت حكومة السوداني نهجًا يقوم على تقليل تأثير المحاور وتعزيز سيادة القرار الحكومي. (عبد الله و زمزم، ٢٠٢٤: ٦٧)

ثانيًا: الأمن والفصائل المسلحة

يُعد الملف الأمني أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا في التنافس بين السعودية وإيران داخل العراق. (العبيدي، ٢٠٢٤: ١٥٢)

١. النفوذ الأمني الإيراني

تمتلك إيران علاقات وثيقة مع بعض الفصائل المسلحة العراقية التي لعبت دورًا مهمًا في الحرب ضد داعش. وقد أدى هذا الارتباط إلى نشوء تأثير واضح لإيران داخل بعض الأجهزة الأمنية غير الرسمية، مما خلق تحديات أمام الدولة العراقية فيما يتعلق بدمج السلاح داخل المنظومة الرسمية وقد حاولت الحكومات العراقية التعامل مع هذا الملف بطرق مختلفة: (العزاوي، ٢٠٢٢: ١٩٨)

أ. العبادي ركّز على دمج الفصائل ضمن الحشد الشعبي تحت سلطة الدولة

ب. الكاظمي حاول فرض سيادة القانون عبر ضبط السلاح المنفلت

ج. السوداني ركّز على تقوية الأجهزة الرسمية لتقليل التأثير الأمني غير الحكومي

٢. المقاربة الأمنية السعودية

لا تمتلك السعودية فصائل داخل العراق، وتعتمد في تأثيرها الأمني على التعاون الاستخباري ومكافحة التطرف ودعم القوات الرسمية وتعزيز أمن الحدود وهذا النوع من النفوذ ينسجم أكثر مع سياسة الحياد الإيجابي التي تتبناها الحكومات العراقية، لأنه يقوّي الدولة بدلًا من تقوية جماعات مسلحة خارج إطارها. (علي، ٢٠٢٢: ١٢١)

٣. أثر التنافس الأمني على الدولة

التنافس الأمني أدى إلى ضغط على الحكومات لإيجاد توازن بين احتياجاتها الأمنية وسيادتها وصعوبة ضبط السلاح خارج سلطة الدولة والحاجة لتعزيز الأجهزة الرسمية وإبعادها عن الصراع الإقليمي وقد شكّل هذا الملف تحديًا كبيرًا خصوصًا لحكومتي العبادي والكاظمي. (غالب، ٢٠٢٤: ٢٣٦)

ثالثًا: الاقتصاد والتجارة

يشكل الاقتصاد أحد أهم أدوات النفوذ داخل العراق، إذ يحاول كل طرف إقليمي أن يعزز حضوره في السوق العراقية بما يخدم مصالحه السياسية. (الغزالي، ٢٠٢٤: ١٦٦)

١. التجارة الإيرانية

إيران تعد الشريك التجاري الأول للعراق منذ ٢٠١٤، وتصل قيمة صادراتها إلى مليارات الدولارات سنويًا. وتشمل هذه الصادرات المواد الغذائية ومواد البناء والأدوية والأجهزة الكهربائية والمنتجات البتروكيمياوية وتمنح هذه التجارة إيران نفوذًا اقتصاديًا كبيرًا، لكنها في الوقت ذاته تجعل العراق معتمدًا عليها في بعض المنتجات الأساسية. (كاظم، ٢٠٢٣: ٩٠)

٢. الدور التجاري السعودي

بدأت السعودية بعد ٢٠١٧ بالدخول التدريجي إلى السوق العراقية، وركزت على المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والصناعات الثقيلة والخفيفة والمعدات الكهربائية والدعم اللوجستي عبر منفذ عرعر ويهدف هذا التوسع إلى إيجاد حصة حقيقية داخل السوق، وتقليل اعتماد العراق على الواردات الإيرانية.

٣.أثر التنافس الاقتصادي

التنافس الاقتصادي انعكس على تذبذب الأسواق وتفاوت الأسعار واختلاف نوعية المنتجات والصراع على العقود الحكومية

لكن الحكومات العراقية حاولت استغلال هذا التنافس لصالحها عبر تنويع الشركاء.

المبحث الثاني: مواقف العراق من أبرز الأحداث الإقليمية وانعكاساتها على سياسته الخارجية

يمثل موقف العراق من التطورات الإقليمية خلال السنوات الأخيرة مؤشّرًا واضحًا على مدى نجاحه في ترسيخ سياسة الحياد الإيجابي التي نصت عليها المادة (٨) من دستور ٢٠٠٥، والتي تحرص على أن تكون علاقات العراق الخارجية مبنية على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل وحل النزاعات بالطرق السلمية والمصالح المشتركة. ومع تزايد التنافس بين السعودية وإيران، برزت أحداث إقليمية كبرى أجبرت العراق على اتخاذ مواقف دقيقة للغاية، وأبرز هذه الأحداث :**القمة العربية الأخيرة التي غابت عنها السعودية، وحرب الاثني عشر يومًا بين إيران والكيان الصهيوني** .وقد مثّلت هذه الأحداث اختبارًا حقيقيًا لسياسة التوازن العراقية، لأنها ترتبط مباشرة بمصالح الطرفين الإقليميين المتنافسين داخل العراق، كما ترتبط بموقع العراق السياسي ودوره المستقبلي في المنطقة. (الكواري، ٢٠٢١: ١٧٣)

لقد وجد العراق نفسه أمام ضرورة تقديم مواقف محسوبة وهادئة تحفظ علاقاته مع الجميع، وتمنع الانخراط في محاور متصارعة، وتؤكد التزامه بالحياد الإيجابي الذي يعزز مكانته الإقليمية، ويمنحه القدرة على لعب دور الوسيط أو الجسر بين القوى المتخاصمة. وتُظهر دراسة المواقف العراقية من هذه الأحداث أن السياسة الخارجية العراقية أصبحت أكثر نضجًا وانضباطًا مقارنة بالسنوات الماضية، وأن حكومات العبادي والكاظمي والسوداني حاولت – كل بأسلوبها – أن تقود العراق إلى موقع التوازن بين المحيط العربي وإيران دون الإضرار بالعلاقات مع أي طرف. (الموسوي، ٢٠٢٥: ٢٨٤)

أولًا: موقف العراق من القمة العربية الأخيرة وغياب السعودية

شكّل انعقاد القمة العربية الأخيرة حدثًا إقليميًا مهمًا، لا بسبب الملفات التي ناقشتها فقط، بل بسبب غياب السعودية عنها، وهو غياب حمل دلالات سياسية عميقة في بنية النظام العربي، خصوصًا أن المملكة تعد الدولة الأكثر تأثيرًا داخل الجامعة العربية، وتمثل محورًا أساسيًا في معادلة التوازن الإقليمي. وقد كان من المتوقع أن يضع هذا الغياب العراق في موقف صعب، لأنه يرتبط بالمملكة

بعلاقات استراتيجية تتطور تدريجيًا منذ عام ٢٠١٤، وفي الوقت ذاته يرتبط بعلاقات ثابتة مع إيران، التي ينظر إليها بعض الأطراف العربية بوصفها منافسًا أو خصمًا سياسيًا. (النصار، ٢٠٢٠: ٥٤) إلا أن العراق تعامل مع هذا الحدث بحنكة كبيرة، حيث قدّم خطابًا متوازنًا ينسجم مع مبادئ الحياد الإيجابي. فقد أكد العراق خلال القمة على أهمية وحدة الموقف العربي ودور السعودية المركزي في النظام العربي، دون أن يعتبر غيابها مؤشرًا على تراجع دورها أو انسحابها من الساحة الإقليمية. وفي الوقت نفسه، شدد العراق على ضرورة استمرار التنسيق العربي–الإقليمي، وعلى أهمية الحوار مع جميع الأطراف دون استثناء، بما في ذلك إيران، لأن استقرار المنطقة لا يمكن أن يتحقق دون تعاون حقيقي بين الأطراف العربية والإقليمية. (الهاشمي، ٢٠٢٥: ١٤٠)

وقد أثنى العراق في مداخلاته الرسمية على الدور العربي في دعم استقراره السياسي والاقتصادي، وعبّر عن رغبته في تعزيز الشراكات مع المملكة السعودية في مجالات الطاقة، والربط الكهربائي، والاستثمار، والأمن الغذائي. وقد جاءت هذه التصريحات لتعطي رسالة واضحة بأن غياب السعودية عن القمة لا يعني بالنسبة للعراق تقليلًا من أهميتها أو موقعها الاستراتيجي، بل إن العراق يرى في السعودية شريكًا أساسيًا في إعادة بناء المنطقة، خصوصًا بعد سنوات من الاضطراب، وتعكس هذه المواقف وعيًا سياسيًا متقدمًا لدى الحكومة العراقية، التي حرصت على عدم تفسير غياب السعودية بشكل سلبي، وعلى عدم الانجرار وراء أي خطاب يحاول توظيف هذا الغياب في صراع المحاور. وهكذا بدا العراق في القمة العربية دولة حريصة على ترسيخ التوازن بين الأطراف، دولة تسعى لتقليل التوترات، ولتحويل القمم العربية إلى فضاءات تعاون، لا ساحات استقطاب. (الأنصاري، ٢٠٢٤: ٣٧)

ثانيًا: موقف العراق من حرب الاثني عشر يومًا بين إيران والكيان الصهيوني

مثّلت حرب الاثني عشر يومًا بين إيران والكيان الصهيوني واحدة من أكثر اللحظات الإقليمية حساسية بالنسبة للعراق، لأن هذه الحرب وقعت بين طرفين يرتبط العراق بهما بملفات شديدة التعقيد. فمن جهة، تُعد إيران دولة جارة تمتلك عمق نفوذ سياسي واقتصادي وأمني داخل العراق. ومن جهة أخرى، فإن أي تصعيد إقليمي بين إيران والكيان الصهيوني قد يحوّل العراق مباشرة إلى ساحة مواجهة أو إلى منطقة عبور للضربات، خصوصًا مع وجود فصائل مسلحة قد تتفاعل مع الحدث بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (البياتي، ٢٠٢٣: ٩١)

وقد اختار العراق موقفًا بالغ الدقة، قائمًا على عدم الانحياز لأي طرف، وعلى تجنب التصعيد الخطابي أو السياسي، وعلى التأكيد على أن العراق لا يمكن أن يكون جزءًا من أي حرب إقليمية. وقد أصدرت الحكومة العراقية بيانات رسمية واضحة تؤكد رفض العدوان واعتماد الحلول السياسية، وتمسّك العراق بمبدأ حماية سيادته ورفض استخدام أراضيه لأي عمل عدائي، سواء لصالح إيران أو ضدها، وقد عبّرت الحكومة العراقية في حينها عن مخاوفها من أن يؤدي التصعيد إلى تهديد الأمن الإقليمي، وكررت دعوتها لحل النزاع عبر القنوات الدبلوماسية، لأن الحرب لا تخدم الاستقرار في المنطقة، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الدول العربية. وبهذا الموقف، اعتمد العراق سياسة "الهدوء الاستراتيجي"، التي تحاول تخفيف احتمالات انتقال الحرب إلى أراضيه أو جرّه إليها، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الموقف لم يأتِ نتيجة حسابات سياسية فقط، بل هو أيضًا نتاج رغبة عراقية داخلية في منع جرّ مؤسسات الدولة إلى حالة من عدم الاستقرار. فالعراق يدرك أن أي تصعيد بين إيران والكيان الصهيوني سيؤدي إلى توترات أمنية داخلية، وقد تستغل بعض الفصائل ذلك لتعزيز نفوذها، وهو ما يتعارض مع مسار الدولة لترسيخ سلطتها وتقوية مؤسساتها، وإن موقف العراق من حرب الاثني عشر يومًا كان تطبيقًا صارمًا لمبدأ الحياد الإيجابي، ونقطة مهمة في سعيه للكفّ عن أن يكون ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية. (جابر، ٢٠٢٣: ٥٨)

ثالثًا: انعكاسات هذه الأحداث على السياسة العراقية

تكشف دراسة انعكاسات القمة العربية الأخيرة وحرب الاثني عشر يومًا عن تحولات جوهرية في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٤. فقد أصبحت الحكومات المتعاقبة أكثر وعيًا بأهمية المصالح الوطنية، وأقل قابلية للانجرار وراء المحاور الإقليمية. وتظهر هذه التحولات في عدة مستويات. (الجميلي، ٢٠٢٢: ١١٤)

فعلى المستوى السياسي، عززت هذه الأحداث رغبة العراق في تثبيت استقلالية قراره الداخلي، وضرورة حماية التوازن بين السعودية وإيران، لأن اختلال هذا التوازن سيعني خسارة العراق أحد جناحيه الإقليميين. كما دفعت العراق نحو المزيد من الانفتاح العربي، لأن العراق يدرك أن غيابه عن دوره العربي سيجعل نفوذ القوى الإقليمية الأخرى أكثر هيمنة على قراراته، وعلى المستوى الأمني، أثبتت هذه الأحداث خطورة أن يتحول العراق إلى ساحة للصراع، مما دفع الحكومات إلى إعادة تقوية الأجهزة الأمنية الرسمية، ومنع تسيسها، والحد من قدرة أي فاعل مسلح غير حكومي

على التأثير في قرارات الدولة، خصوصًا في لحظات التصعيد الإقليمي، وعلى المستوى الاقتصادي، عززت هذه الأحداث توجه العراق نحو تنويع الشركاء، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة، وتقليل الاعتماد على أي طرف إقليمي واحد، سواء كان إيران أو غيرها. وهذا يتوافق مع الاستراتيجية التي تبنتها حكومة السوداني في التوازن بين مشاريع الربط الخليجي وبين التعاون مع إيران في الغاز. (الحربي، ٢٠٢١: ٢٠٧)، وأما على المستوى الاستراتيجي، فقد عززت هذه الأحداث صورة العراق كوسيط محتمل في المنطقة، قادر على تخفيف التوترات بدلًا من المشاركة فيها. وهذا الدور يعزز من قيمة العراق الإقليمية ويمنحه مكانة جديدة داخل النظام العربي، وإن القمة العربية وحرب الاثني عشر يومًا كشفتا عن عراق جديد: عراق أكثر توازنًا، وأكثر انفتاحًا، وأكثر حرصًا على حماية مصالحه، وأكثر قدرة على إدارة التنافس السعودي–الإيراني دون الانحياز لأي طرف، بل بتحويل هذا التنافس إلى أدوات تخدم استقرار الدولة وتنميتها. (الحسيني، ٢٠٢٣: ٦٦)

الفصل الرابع:

السيناريوهات المستقبلية للعراق في ظل التنافس الإقليمي (٢٠٢٥ وما بعد)

يمثّل استشراف مستقبل العراق في ظل التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران خطوة أساسية لفهم طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه العراق في السنوات المقبلة. فالعراق يقف اليوم على حافة مرحلة مفصلية سينتقل فيها من موقع "الدولة المتأثرة بالبيئة الإقليمية" إلى دولة "تؤثر في محيطها" إذا ما أحسن قراءة التحولات الجارية في المنطقة واستثمار الفرص التي تتولد عنها. ومع استمرار التنافس السعودي–الإيراني بأشكال مختلفة، وتنامي دور العراق السياسي والاقتصادي، فإن السنوات القادمة ستحمل تحولات يمكن للعراق من خلالها أن يعيد صياغة موقعه الإقليمي، ويحوّل التحديات إلى فرص واقعية تعزز استقلال قراره السياسي، وتمكّنه من تثبيت سياسة الحياد الإيجابي بوصفها خيارًا استراتيجيًا لا مجرد موقف ظرفي.

ويستند هذا الفصل إلى تحليل هادئ للتوازنات القائمة، ويتناول ثلاثة مسارات محتملة لمستقبل التنافس الإقليمي وتأثيره على العراق، وهي: سيناريو التقارب السعودي–الإيراني، وسيناريو التنافس المحدود، وسيناريو بروز العراق كوسيط إقليمي. ثم يناقش أهم الفرص التي يمتلكها العراق ليحوّل وضعه الحالي من "ساحة تنافس" إلى "مركز توازن". وهذه السيناريوهات ليست تنبؤات قطعية، بل هي قراءات علمية تستند إلى معطيات سياسية واقتصادية وأمنية شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير.

المبحث الأول: سيناريوهات مستقبل التنافس

سيناريو التقارب السعودي–الإيراني

يمثل سيناريو التقارب بين السعودية وإيران أحد أكثر المسارات المحتملة تأثيرًا في مستقبل العراق، خصوصًا بعد التحولات الإيجابية التي شهدتها العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، والتي أفرزتها الوساطات الإقليمية، ومنها الوساطة العراقية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي. ويعني التقارب بين الرياض وطهران أن البيئة الإقليمية ستشهد قدرًا أعلى من الهدوء، وهو ما قد يمنح العراق فرصة ذهبية لإعادة ترتيب أولوياته الداخلية وتعزيز موارده الاقتصادية بعيدًا عن ضغوط الاصطفاف الإقليمي، وفي ظل هذا السيناريو، يمكن للعراق أن يستفيد من تراجع حدّة التوتر بين الدولتين عبر تحويل أراضيه إلى منطقة تعاون إقليمي، تقوم فيها السعودية بدعم مشاريع الطاقة والاستثمار، بينما تواصل إيران دعم خطوط الغاز والتبادل التجاري. كما سيؤدي التقارب إلى تخفيف النفوذ السياسي المتصارع داخل العراق، لأن العامل الخارجي الذي يغذّي الانقسام سيتراجع لصالح سياسات أكثر واقعية. وعندها سيجد العراق نفسه أمام فرصة لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتقوية أجهزة الأمن، وتقليل قدرة الفاعلين غير الحكوميين على التأثير في القرار الوطني، لأن البيئة الإقليمية التي كانت تمنحهم شرعية ستتغير، ويمثل هذا السيناريو خيارًا مثاليًا للعراق، لأنه يزيل جزءًا كبيرًا من الضغوط التي فرضها التنافس الإقليمي، ويفتح الباب أمام مرحلة من الاستقرار السياسي والاقتصادي التي يمكن للعراق عبرها أن يتحول إلى دولة محورية تدعم التكامل الإقليمي بدلًا من الصراع. (الحمداني، ٢٠٢٤: ١٧٨)

سيناريو التنافس المحدود

ويقوم هذا السيناريو على استمرار التنافس بين السعودية وإيران، ولكن بصيغة أقل حدّة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث يبقى مستوى التنافس قائمًا في الملفات الاقتصادية والسياسية، دون الانجرار إلى صدام مباشر أو حروب بالوكالة واسعة. وهذا السيناريو هو الأكثر احتمالًا، لأن طبيعة العلاقات بين الدولتين تاريخيًا تميل إلى التوازن بين الحوار والمنافسة، خصوصًا في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى الجارية في الخليج، وفي ظل حاجة إيران إلى إعادة دمج نفسها تدريجيًا في النظام الإقليمي، وفي حال تحقق هذا السيناريو، سيبقى العراق عرضة لحالة من التوازن الحذر، إذ تستمر محاولات الطرفين لتعزيز نفوذهما داخل العراق من خلال التجارة والاستثمارات والفاعلين السياسيين، ولكن دون الوصول إلى حالة تصعيد مفتوح. وسيكون على الحكومات العراقية – خصوصًا حكومة السوداني – أن تعزز سياستها القائمة على "تنويع الشركاء" و"توزيع المصالح" بحيث لا يصبح

العراق تابعًا لأي طرف، بل ساحة لتقاطع المصالح وليس لتضاربها، وبالرغم من أن هذا السيناريو لا يحقق للعراق الهدوء المثالي، إلا أنه يمنحه مساحة كافية لإعادة بناء دوره الإقليمي، وتطوير مؤسساته الاقتصادية والأمنية، ومنع تحوّل التنافس إلى صراع داخل مؤسسات الدولة. ويتيح هذا السيناريو للعراق أن يتحرك في الهامش المتاح ليعزز مكانته السياسية ويستثمر تنافس الطرفين لصالح مشاريع التنمية الوطنية. (الخالدي، ٢٠٢٣: ٨٣)

سيناريو الدور العراقي كوسيط إقليمي

يمثّل هذا السيناريو ذروة التحول في السياسة العراقية، ويعني أن العراق لن يكون مجرد طرف متأثر بالأحداث، بل سيتحول إلى منصة لإدارة التوازنات وتهدئة النزاعات بين السعودية وإيران، استنادًا إلى تجربته السابقة في الوساطة بين الطرفين. ويقوم نجاح هذا السيناريو على عدة عوامل، منها: استقرار البنية السياسية الداخلية، وتراجع نفوذ الفاعلين المسلحين غير الرسميين، وتعزيز قدرات الدولة في إدارة علاقات خارجية مستقلة لا تميل إلى أي محور، وإذا نجح العراق في تثبيت نفسه كوسيط إقليمي، فإن ذلك سيمنحه مكانة استراتيجية جديدة، ويجعله أحد مراكز صناعة القرار الإقليمي، خصوصًا أنه يمتلك تاريخًا طويلًا من العلاقات مع الطرفين، ويملك في الوقت نفسه موقعًا جغرافيًا يؤهله لربط منظومات الطاقة والتجارة بين الخليج وبلاد الشام وإيران وتركيا. كما أن سياسة الحياد الإيجابي التي اعتمدتها الحكومات الأخيرة تمنح العراق قاعدة سياسية صلبة تؤهله للقيام بهذا الدور دون أن يُنظر إليه كطرف منحاز، ويتيح هذا السيناريو للعراق أن يخرج نهائيًا من دائرة "الدولة المتلقية للضغوط" ليصبح "دولة مُنتجة للتوازن"، وهو ما سيعود عليه بفوائد سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة في المرحلة المقبلة. (الراوي، ٢٠٢٤: ١٢٤)

المبحث الثاني: فرص العراق المستقبلية

الملفات الاقتصادية المعطلة التي يمكن تفعيلها

يمتلك العراق مجموعة من الملفات الاقتصادية التي ظلّت معلّقة لسنوات بسبب التوترات الإقليمية، ويمكن في المرحلة المقبلة تفعيل هذه الملفات لتشكل رافعة حقيقية للدولة العراقية. وفي مقدمة هذه الملفات ملف الطاقة، الذي يرتبط بالربط الكهربائي مع دول الخليج من جهة، وبالتعاون مع إيران في الغاز والطاقة من جهة أخرى. ويمكن للعراق أن يحول هذا الملف إلى مساحة توازن يستفيد منها الطرفان دون استعداء أي منهما، وكما يمكن للعراق تفعيل ملف الاستثمار السعودي والإيراني في قطاعات مثل الصناعة والزراعة والبتروكيماويات والتجارة، من خلال وضع إطار قانوني موحد يحمي

الاستثمارات ويقنن التنافس بحيث يتحول إلى منافسة اقتصادية منتجة لا صراع سياسي. وتبرز هنا أهمية المدن الصناعية المشتركة، التي يمكن للعراق أن يجعلها مناطق اقتصادية حرة تستقبل الشركات السعودية والإيرانية على حد سواء، مما يحوّل التنافس إلى أداة لتعزيز الاقتصاد الوطني، وأما قطاع العقارات والخدمات، فهو من أكثر القطاعات التي يمكن للعراق استثمارها، لأن السوق العراقية تمثل ساحة واسعة للمشاريع الضخمة التي يمكن أن تستفيد منها الشركات من الجانبين، خصوصًا في مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب عشرات المليارات من الدولارات. (الربيعي، ٢٠٢٣: ١٣٩)

الفرص التي يمكن استثمارها لتعزيز الحياد الإيجابي

إن تطبيق سياسة الحياد الإيجابي لا يقوم فقط على الخطاب السياسي، بل يحتاج إلى بناء أدوات واقعية تعزز قدرة الدولة على تنفيذ هذا الحياد. ومن أهم هذه الأدوات تنويع التحالفات الاقتصادية، والانفتاح على المبادرات الإقليمية التي لا تتصادم مع مصالح العراق، مثل مشاريع الربط التجاري بين الخليج وتركيا، والتحالفات الاقتصادية الآسيوية، والشراكات الأوروبية في مجال الطاقة المتجددة، ويمثل تعزيز دور المؤسسات الدبلوماسية العراقية فرصة أخرى يمكن استثمارها، لأن الدبلوماسية النشطة تمثل ركنًا أساسيًا في تثبيت الحياد الإيجابي، خصوصًا إذا تمكن العراق من قيادة حوارات إقليمية حول الأمن الجماعي، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وكما يمكن للعراق استثمار موقعه الجغرافي ليصبح مركزًا للطاقة في المنطقة، عبر شبكات نقل الغاز والنفط والكهرباء التي تربط الخليج بتركيا وأوروبا، وهي مشاريع يمكن أن تجعل العراق يتحول من دولة تعتمد على الآخرين إلى دولة يعتمد عليها الآخرون. (السامرائي، ٢٠٢١: ١٥٥)

كيف يمكن للعراق الانتقال من "ساحة تنافس" إلى "مركز توازن إقليمي"

إن التحول من ساحة تنافس إلى مركز توازن ليس عملية بسيطة، بل هو مشروع دولة قائم على رؤية استراتيجية طويلة الأمد. ويتطلب هذا التحول إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وتقوية الاقتصاد الوطني بحيث يكون قادرًا على الصمود أمام الصدمات الإقليمية. كما يتطلب إعادة ضبط العلاقة بين الدولة والفاعلين السياسيين، بحيث يكون القرار الخارجي قرارًا وطنيًا مبنيًا على المصالح العليا لا مصالح القوى الداخلية. (السعدي، ٢٠٢٤: ١٩٠)

ويستطيع العراق تحقيق هذا التحول إذا تمكن من تحويل التنافس الإقليمي إلى فضاء للتعاون، وذلك من خلال مشاريع مشتركة تجمع السعودية وإيران في العراق بدلًا من الاصطفافات المتصارعة.

ويمكن للعراق أيضًا تعزيز دوره عبر تفعيل الوساطة في النزاعات الإقليمية، واستخدام خبرته في التفاوض لخلق قنوات حوار جديدة تخفف من التصعيد في المنطقة. (سلمان، ٢٠٢٠: ١٠٢)

الخاتمة

تُظهر الدراسة بوضوح أن التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٥ لم يكن مجرد ظاهرة سياسية عابرة، بل تحوّل إلى عامل بنيوي مؤثر في تشكيل القرار العراقي وفي صياغة مواقف الحكومات المتعاقبة. وقد بيّنت الفصول أن العراق، بحكم موقعه الجيوسياسي وثقله البشري والاقتصادي، يمثل ساحة مركزية يتقاطع فيها النفوذ الإقليمي للدولتين، وأن هذا التنافس لم يكن أحادي الاتجاه، بل تشكل في صورة تعدد أدوات ومجالات نفوذ، شملت السياسة والاقتصاد والطاقة والاستثمار والأمن، وكما أثبتت الدراسة أن الحكومات العراقية الثلاثة — العبادي والكاظمي والسوداني — واجهت هذا التنافس بدرجات مختلفة من النضج السياسي، وأن مسار تعاملها معه كان يميل تدريجيًا نحو **ترسيخ سياسة الحياد الإيجابي** الواردة في المادة (٨) من دستور ٢٠٠٥. فقد حاولت الحكومات الأولى الحدّ من تأثير التنافس على الداخل السياسي، بينما ركزت حكومة الكاظمي على دور الوساطة الإقليمية، أما حكومة السوداني فقد اتجهت بشكل أوضح نحو تثبيت مبدأ الحياد الإيجابي عمليًا، عبر مواقف متوازنة من الملفات الإقليمية الطارئة مثل القمة العربية الأخيرة وحرب الاثني عشر يومًا بين إيران والكيان الصهيوني، وتُظهر الدراسة أن العراق، بعد عقد من الاضطراب السياسي والأمني، بدأ يستعيد تدريجيًا قدرته على صياغة سياسة خارجية أكثر استقلالية، وأن تبني الحياد الإيجابي لم يعد مجرد خطاب، بل أصبح نهجًا واضحًا في محاولة تحويل العراق من ملعب لتصفية الحسابات إلى دولة تسعى لإنتاج التوازن. كما كشفت السيناريوهات المستقبلية أن قدرة العراق على تعزيز هذا الدور تعتمد على توظيف التنافس الإقليمي بما يخدم مصالحه الاقتصادية، وعلى تحويل الملفات المعطلة إلى فرص استراتيجية يمكن أن تضعه في موقع "مركز توازن" إقليمي، بدلًا من بقائه ساحة صراع.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المركزية التي تعكس طبيعة التنافس الإقليمي وأثره على السياسة العراقية، ويمكن تلخيصها في الآتي:

١.أن التنافس السعودي–الإيراني داخل العراق خلال ٢٠١٤–٢٠٢٥ كان تنافسًا متعدد المستويات، ولم يقتصر على النفوذ السياسي، بل اتسع ليشمل الاقتصاد والاستثمار والطاقة وسوق الخدمات والعقارات، وهو ما جعل العراق ساحة تتقاطع فيها مصالح الطرفين بشكل مباشر ومتزايد.

٢.أن الحكومات العراقية اختلفت في طريقة تعاطيها مع هذا التنافس؛ إذ انشغلت حكومة العبادي بالملف الأمني والتحرير وإعادة بناء الدولة، بينما اتجهت حكومة الكاظمي إلى سياسة فتح الجسور والوساطات، في حين اتسمت حكومة السوداني بوضوح أكبر في تطبيق سياسة الحياد الإيجابي، ونجحت في الحفاظ على علاقة متوازنة مع كل من السعودية وإيران.

٣.أن سياسة الحياد الإيجابي أصبحت إطارًا عمليًا للسلوك السياسي العراقي، لا سيما في المواقف الرسمية المتعلقة بالأحداث الإقليمية الحساسة، مثل القمة العربية الأخيرة وغياب السعودية عنها، وحرب الاثني عشر يومًا بين إيران والكيان الصهيوني. وجاءت مواقف العراق في هذه الأحداث لتؤكد انحيازه لمبادئ الدستور، ورفضه الاصطفاف، وحرصه على السلام الإقليمي.

٤.أن العراق يمتلك فرصًا اقتصادية مهمة يمكن أن يحولها إلى أدوات توازن إقليمي، مثل مشاريع الربط الكهربائي، والانفتاح الخليجي، والمدن الصناعية المشتركة، والاستثمار في الطاقة، وهي ملفات يمكن أن تعزّز موقعه الإقليمي وتخفف من آثار التنافس.

٥.أن السيناريوهات المستقبلية للعراق تتراوح بين استمرار التنافس المحدود، أو تعزيز التقارب السعودي–الإيراني، أو تحوّل العراق إلى وسيط إقليمي. وأظهر البحث أن السيناريو الأكثر واقعية هو التنافس المحدود، وأن السيناريو الأكثر فائدة للعراق هو انتقاله إلى موقع الوساطة الإقليمية، شرط استمرار استقرار الداخل العراقي وتقوية مؤسسات الدولة.

التوصيات

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يقترح البحث مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد الدولة العراقية في تعزيز الحياد الإيجابي وتحويل التنافس الإقليمي إلى فرصة استراتيجية:

١.ضرورة أن تعمل الحكومة العراقية على تعزيز استقلالية القرار الخارجي من خلال ضبط العلاقة بين مؤسسات الدولة والفاعلين السياسيين، بما يمنع توظيف التنافس الإقليمي في الصراع الداخلي، ويضمن بقاء السياسة الخارجية في إطار المصلحة الوطنية العليا.

٢. أهمية تطوير سياسة اقتصادية واضحة تستثمر التنافس السعودي–الإيراني بشكل إيجابي عبر فتح المجال أمام المنافسة الاستثمارية المنظمة، ووضع تشريعات تضمن دخول الشركات من كلا الطرفين في إطار اقتصادي منضبط يحقق للعراق أكبر قدر من الفائدة.

٣. تعزيز مشاريع الربط الكهربائي والطاقة المتجددة والمدن الصناعية المشتركة، لأنها تمثل أدوات استراتيجية يمكن للعراق من خلالها أن يتحول إلى عقدة اقتصادية إقليمية تفرض على الدولتين التعامل معه كشريك استراتيجي، لا ساحة نفوذ.

٤. ضرورة دعم وتطوير الدبلوماسية العراقية، وتمكين وزارة الخارجية من قيادة مبادرات وساطة إقليمية جديدة، خصوصًا بعد نجاح العراق في تقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران، وهو نجاح يمكن البناء عليه ليكون العراق دولة منتجة للتوازن الإقليمي.

٥. الاهتمام بالمؤتمرات الإقليمية والأحداث الكبرى، واستثمار المشاركة فيها لتعزيز موقع العراق العربي، وخاصة في ظل التحولات الحالية في النظام الإقليمي، بما يعزز الدور العراقي ويمنع تهميشه.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية:

١. الأنصاري، ع. م. (٢٠٢٤). مستقبل العلاقات العراقية الخليجية في ضوء التقارب السعودي الإيراني .مجلة المستقبل العربي، .(520)

٢. البياتي، م. ع. ك. (٢٠٢٣). تحولات السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣: قراءة في تأثير الصراع الإقليمي . مجلة المستنصرية للدراسات السياسية، .14

٣. جابر، ع. خ. (٢٠٢٣). النفوذ الإيراني في العراق: قراءة في أدوات السياسة الخارجية .مجلة العلوم السياسية والقانون، .11

٤. الجميلي، ح. ق. (٢٠٢٢). السياسة الخارجية العراقية بين النفوذ الإيراني والضغوط الخليجية .المجلة العراقية للعلوم السياسية، .20

٥. الحربي، ف. ب. ع. (٢٠٢١). الاستراتيجية السعودية في احتواء النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط .مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، .(188)

٦. الحسيني، ر. ج. (٢٠٢٣). النفوذ الإيراني في مؤسسات الدولة العراقية .*مجلة العلوم السياسية الدولية*، .(15)

٧. الحمداني، ح. ك. (٢٠٢٤). الدبلوماسية العراقية بين توازن المصالح والضغوط الإقليمية .*مجلة الفكر السياسي العربي*، .(32)

٨. الخالدي، ن. م. (٢٠٢٣). سياسات الاحتواء المتبادل بين السعودية وإيران في العراق .*مجلة دراسات أمنية*، .(25)

٩. الراوي، ط. ع. (٢٠٢٤). التقارب السعودي الإيراني: الفرص والتحديات أمام السياسة العراقية. *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، (29).

١٠. الربيعي، ع. أ. (٢٠٢٣). العراق وسياسة الحياد الإيجابي بين السعودية وإيران. *مجلة دراسات استراتيجية*، (33).

١١. السامرائي، ن. ع. (٢٠٢١). الدور الإيراني في صياغة القرار السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي. *مجلة جامعة النهرين للدراسات السياسية*، 19.

١٢. السعدي، أ. ع. (٢٠٢٤). أمن الخليج والتوازن الإقليمي: الدور العراقي في المعادلة الجديدة. *مجلة الخليج العربي للدراسات السياسية*، (17).

١٣. سلمان، ع. ع. (٢٠٢٠). أبعاد النفوذ الإيراني في العراق بعد الاتفاق النووي ٢٠١٥. *مجلة العلوم السياسية والقانون*، 9.

١٤. الشرع، ف. (2025). *مذكرات فاروق الشرع (الجزء الثاني: ٢٠٠٠–٢٠١٥)*. بيروت: دار بيسان. الرابط: https://bookstore.dohainstitute.org/p-2833.aspx

١٥. الشمري، م. ع. س. (٢٠٢١). الدور السعودي في مواجهة التمدد الإيراني في العراق. *مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية*، (8).

١٦. صادق، ف. ع. (٢٠٢٢). التحولات في السياسة الإقليمية للعراق بين ٢٠٠٣ و٢٠٢٢. *مجلة كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد*، 8.

١٧. الصوفي، خ. ع. (٢٠٢٢). السياسة الخارجية العراقية في ظل الصراع السعودي الإيراني. *المجلة العربية للدراسات السياسية*، (57).

١٨. الطائي، ع. ك. (٢٠٢٢). التحالفات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط وتأثيرها على العراق. *مجلة البحوث السياسية*، (14).

١٩. عبد الله، ح. ن. (٢٠٢٣). التحالفات العراقية بين السعودية وإيران: حدود التوازن وصراع النفوذ. *مجلة السياسة الدولية*، (224).

٢٠. عبد الله، ع. إ. أ.، و زمزم، س. (٢٠٢٤). أثر عناصر المزيج التسويقي على زيادة حجم المبيعات. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 5(6). الرابط: https://www.hnjournal.net/ar/5-6-4/

٢١. العبيدي، ن. خ. (٢٠٢٤). العراق بين المحورين السعودي والإيراني: مقاربة تحليلية. *مجلة شؤون عربية*، (182).

٢٢. العزاوي، ح. ع. (٢٠٢٢). إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي في ظل التنافس السعودي الإيراني. *مجلة المستقبل العربي*، (516).

٢٣. علي، ر. ف. (٢٠٢٢). الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية تجاه الخليج. *مجلة جامعة بغداد للدراسات السياسية*، 12.

٢٤. غالب، ت. م. ح. (٢٠٢٤). الحلول الدولية لمكافحة تعدد الجنسية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 5(6). الرابط/https://www.hnjournal.net/ar/5-6-35 :

٢٥. الغزالي، ف. ع. (٢٠٢٤). انعكاسات الاتفاق السعودي الإيراني ٢٠٢٣ على العراق. *مجلة السياسة الدولية*، (228).

٢٦. كاظم، أ. ح. (٢٠٢٣). دور العراق في التوازن الإقليمي بين السعودية وإيران بعد عام ٢٠٠٣. *مجلة دراسات إقليمية*، (64).

٢٧. الكواري، ع. س. (٢٠٢١). استراتيجية الردع النووي وأثرها على انتشار الأسلحة النووية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 2(10). الرابط/https://www.hnjournal.net/ar/2-10-6 :

٢٨. الموسوي، م. ح. (٢٠٢٥). العراق كمنطقة نفوذ متنازع عليها بين طهران والرياض. *مجلة الدراسات الإقليمية*، (66).

٢٩. النصار، أ. خ. (2020). *الاستراتيجيا الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات – دراسة استشرافية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الرابط : https://books.google.com/books?id=KRv5DwAAQBAJ

٣٠. الهاشمي، ي. ح. م. (٢٠٢٥). العوامل المؤثرة في فاعلية تنفيذ السياسات النفطية العامة – دراسة تحليلية في وزارة النفط العراقية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6(5). الرابط https://www.hnjournal.net/ar/6-5-22/ :

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1.Abdullah، A. I. A.، & Zamzam، S. (2024). The Impact of Marketing Mix Elements on Increasing Sales Volume. Journal of Humanities and Natural Sciences، 5(6). Link: https://www.hnjournal.net/ar/5-6-4/

2.Abdullah، H. N. (2023). Iraqi Alliances Between Saudi Arabia and Iran: The Limits of Balance and the Struggle for Influence. Journal of International Politics.(٢٢٤) ،

3.Al-Ansari، A. M. (2024). The Future of Iraqi-Gulf Relations in Light of the Saudi-Iranian Rapprochement. Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal.(٥٢٠) ،

4.Al-Azzawi، H. A. (2022). Reshaping the Arab Regional Order in Light of the Saudi-Iranian Rivalry. Journal of Arab Future.(٥١٦) ،

5.Al-Bayati، M. A. K. (2023). Transformations in Iraqi Foreign Policy After 2003: A Reading of the Impact of the Regional Conflict. Al-Mustansiriya Journal of Political Studies، 14.

6.Al-Ghazali، F. A. (2024). The Implications of the 2023 Saudi-Iranian Agreement on Iraq. Journal of International Politics.(٢٢٨) ،

7.Al-Hamdani، H. K. (2024). Iraqi Diplomacy Between Balancing Interests and Regional Pressures. Arab Political Thought Journal.(٣٢) ،

8.Al-Harbi، F. B. A. (2021). The Saudi Strategy in Containing Iranian Influence in the Middle East. Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies.(١٨٨) ،
9.Al-Hashemi، Y. H. M. (2025). Factors Affecting the Effectiveness of Implementing Public Oil Policies – An Analytical Study in the Iraqi Ministry of Oil. Journal of Humanities and Natural Sciences، 6(5). Link: https://www.hnjournal.net/ar/6-5-22/
10. Al-Husseini، R. J. (2023). Iranian Influence in Iraqi State Institutions. International Journal of Political Science.(١٥) ،
11. Ali، R. F. (2022). New Trends in Iraqi Foreign Policy Towards the Gulf. Baghdad University Journal of Political Studies، 12.
12. Al-Jumaili، H. Q. (2022). Iraqi Foreign Policy Between Iranian Influence and Gulf Pressures. Iraqi Journal of Political Science، 20.
13. Al-Khalidi، N. M. (2023). Mutual Containment Policies Between Saudi Arabia and Iran in Iraq. Security Studies Journal.(٢٥) ،
14. Al-Kuwari، A. S. (2021). The Strategy of Nuclear Deterrence and Its Impact on the Proliferation of Nuclear Weapons. Journal of Human and Natural Sciences، 2(10). Link: https://www.hnjournal.net/ar/2-10-6/
15. Al-Mousawi، M. H. (2025). Iraq as a contested sphere of influence between Tehran and Riyadh. Journal of Regional Studies.(٦٦) ،
16. Al-Nassar، A. Kh. (2020). The Chinese Strategy towards Arab States: Objectives and Outcomes – A Prospective Study. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies. Link: https://books.google.com/books?id=KRv5DwAAQBAJ
17. Al-Rawi، T. A. (2024). Saudi-Iranian Rapprochement: Opportunities and Challenges Facing Iraqi Politics. Middle East Studies Journal.(٢٩) ،
18. Al-Rubaie، A. A. (2023). Iraq and the Policy of Positive Neutrality Between Saudi Arabia and Iran. Strategic Studies Journal.(٣٣) ،
19. Al-Saadi، A. A. (2024). Gulf Security and Regional Balance: The Iraqi Role in the New Equation. Arabian Gulf Journal of Political Studies.(١٧) ،
20. Al-Samarrai، N. A. (2021). The Iranian Role in Shaping Iraqi Political Decision-Making After the American Occupation. Al-Nahrain University Journal of Political Studies، 19.
21. Al-Shammari، M. A. S. (2021). The Saudi Role in Confronting Iranian Expansion in Iraq. Tikrit University Journal of Political Science.(٨) ،
22. Al-Shara، F. (2025). Memoirs of Farouk Al-Shara (Part Two: 2000–2015). Beirut: Dar Bissan.
23. Al-Sufi، K. A. (2022). Iraqi Foreign Policy in Light of the Saudi-Iranian Conflict. Arab Journal of Political Studies.(٥٧) ،
24. Al-Ta'i، A. K. (2022). New Regional Alliances in the Middle East and Their Impact on Iraq. Journal of Political Research.(١٤) ،

25. Al-Ubaidi، N. Kh. (2024). Iraq Between the Saudi and Iranian Axes: An Analytical Approach. Journal of Arab Affairs.(١٨٢) ،
26. Ghalib، T. M. H. (2024). International Solutions to Combat Multiple Nationality. Journal of Human and Natural Sciences، 5(6). Link: https://www.hnjournal.net/ar/5-6-35/
27. Jaber، A. Kh. (2023). Iranian Influence in Iraq: A Reading of Foreign Policy Tools. Journal of Political Science and Law، 11.
28. Kadhim، A. H. (2023). Iraq's Role in the Regional Balance Between Saudi Arabia and Iran After 2003. Journal of Regional Studies.(٦٤) ،
29. Sadiq، F. A. (2022). Transformations in Iraq's Regional Policy Between 2003 and 2022. Journal of the College of Law and Politics – University of Baghdad، 8.
30. Salman، A. A. (2020). Dimensions of Iranian Influence in Iraq After the 2015 Nuclear Agreement. Journal of Political Science and Law، 9.